

تم تحديثه في ٢ يونيو ٢٠٢٠



أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة





أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة

تم تحديثه في ٢ يونيو ٢٠٢٠

مثل جميع نساء العالم فإن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقفن في الخطوط الأمامية في الاستجابة لفيروس كورونا، كما انهن يواجهن ازدياد أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر والعنف القائم على نوع الجنس. ومع ذلك فإن الأعراف الاجتماعية والأطر القانونية التقييدية الخاصة بالمنطقة تزيد من تفاقم الصعوبات التي تواجهها النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يستعرض موجز السياسات هذا تأثير جائحة فيروس كورونا على المساواة بين الجنسين في المنطقة ويسلط الضوء على التدابير والمبادرات التي اتخذتها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتخفيف من تأثير الأزمة على النساء. ويؤكد الموجز أن أزمة فيروس كورونا هي لحظة فاصلة للمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفرصة لإعادة التفكير في دور المرأة في الاقتصاد والمجتمع. سيعتمد انتعاش المنطقة على المدى الطويل على قدرتها من الاستفادة الكاملة من إمكانات رجالها ونسائها.



ان لتفشي جائحة فيروس كورونا آثار مختلفة على الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم. على الرغم من ان معدلات الوفيات للرجال أعلى على مستوى العالم، إلا أن الآثار الاجتماعية الاقتصادية للأزمة شديدة بالأخص على النساء (OECD, 2020^[1]). على وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹، يزيد تأثير تفشي فيروس كورونا من تفاقم الهشاشة وعدم المساواة القائمة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. بالأخص:

- كما هو الحال في العديد من مناطق العالم، فإن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هن في صميم الاستجابة للطوارئ الصحية حيث أنهن يشكلن غالبية العاملات في قطاع الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة، وبالتالي يتعرضن لمخاطر أكبر للإصابة بالفيروس. ستزيد إجراءات الاحتواء التي يتم تنفيذها في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحد من انتشار الجائحة من عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء حيث سيتعين عليهن تحمل العبء الإضافي للتعليم المنزلي ورعاية المرضى وكبار السن.

- من البديهي أن تكون وظائف واعمال ومدخولات النساء أكثر تعرضاً من الرجال للتداعيات الاقتصادية للأزمة، بسبب الواقع الخاص بالمنطقة التي تعيق الفرص الاقتصادية المتكافئة إلى جانب التحيز السائد بين الجنسين. هذه المخاطر حادة بشكل خاص بالنسبة لفئات معينة من العاملات غير الرسميات الذين يفترقون إلى الضمان الوظيفي والدخل والاجتماعي، كالأعمال ذات الخصوصية بالنساء مثل العمل المنزلي والعمل الزراعي والحرف الصغيرة، بالإضافة إلى اللاجئيين.

- من المرجح أن تؤدي تدابير الإغلاق وحظر التجول إلى تصاعد معدلات العنف المنزلي والتي هي مرتفعة بالأساس في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك ليس فقط بسبب عوامل مثل تزايد المخاوف بشأن انعدام الأمن الوظيفي ومساكن ضيقة للعائلات الكبيرة وانخفاض الخدمات وصعوبة الإبلاغ عن العنف في حالات الإغلاق، ولكن أيضاً بسبب الأعراف الاجتماعية التقييدية التي تعتبر الرجال كآرباب الأسر والمسؤولون عن دخل الأسرة. إذا كانت الأزمة تمنع الرجال من التمسك بهذا الدور فقد يتجلى الإحباط الناتج في شكل عنف ضد النساء والفتيات.

وتتفاقم هذه المشاكل بسبب وجود الأعراف الاجتماعية المشددة في المنطقة والتي يتم صياغتها أحياناً في الأطر القانونية للبلدان، والتي لا تزال تقيّد من شأن ومكانة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلدها.

مع قيام الحكومات بوضع برامج اقتصادية واجتماعية مهمة لمواجهة تأثير الجائحة وتحضير العمليات لإعادة إطلاقها بعد الأزمة، تمثل جائحة فيروس كورونا أيضاً فرصة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمعالجة القضايا الهيكلية التي تواجه النساء والفتيات في المنطقة والتي قد تفاقم بسبب الأزمة. تتخذ العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا² خطوات مهمة لإدماج منظور جنساني في صياغة استجاباتها الفورية لفيروس كورونا والعمل بشكل وثيق مع المنظمات النسائية الوطنية والمنظمات الدولية. يمكن لهذه الجهود ان تمهد الطريق لاعتماد منهج عام لمراعاة المنظور الجنساني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية عبر المنطقة على المدى الطويل. هذه الجهود ليست مهمة فقط لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، ولكن يمكن أن يفيد أيضاً بشكل كبير اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تحقيق المساواة بين الجنسين في نسب الدخل على مدى حياة الجيل الحالي من النساء في سن العمل يمكن أن تضيق ما يصل إلى ٣,١ تريليون دولار أمريكي للثروة الإقليمية³ وفقاً للبنك الدولي (World Bank, 2018^[2]).

منذ بداية ظهور الجائحة كان برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للقدرة التنافسية (بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي SIDA) يقوم بمراقبة وتقييم تأثير الأزمة على اقتصادات ومجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى حياة الناس. موجز السياسات هذا يعطي تحليلاً للتقاطع بين الجائحة والفجوة القائمة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العديد من المجالات بما في ذلك التعليم والتوظيف والحماية الاجتماعية وأعمال الرعاية والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن نظرة عامة على التدابير التي اتخذتها حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستجابة للأزمة. يقدم القسم الأخير من الموجز اعتبارات حول المساواة بين الجنسين التي تزيد من كفاءة الاستجابة للأزمة والتعافي منها.

تم تطوير هذا الموجز باستخدام نهج تشاركي يقوم على مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالمساهمين الذين قدموا آراء قيمة لهذا الموجز في الملحق ٢.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



أثر أزمة فيروس كورونا على المساواة بين الجنسين

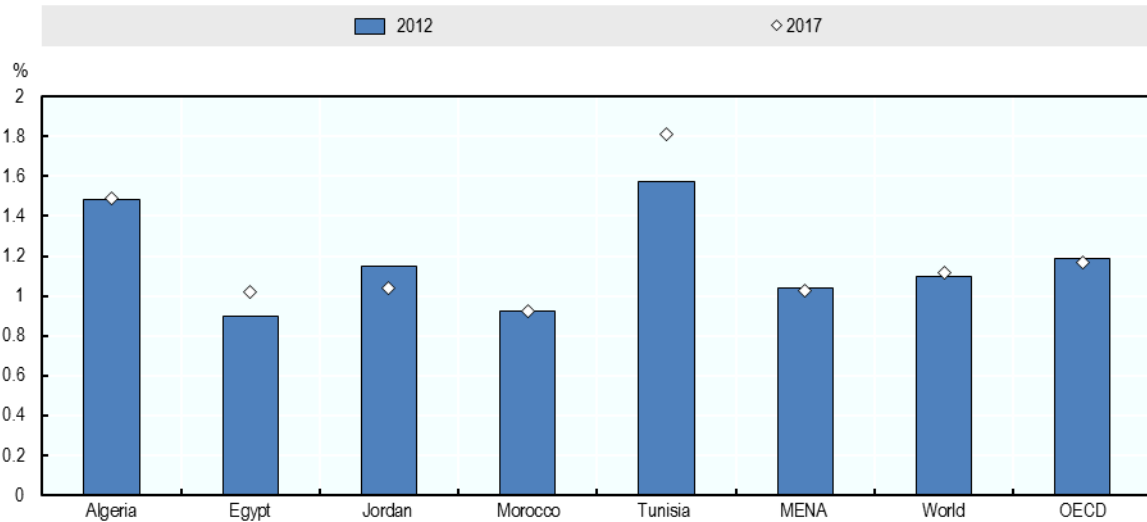
إغلاق المدارس والتسرب

تؤثر معدلات التسرب بنسب متفاوتة على الفتيات، حيث قد يتحملن مسؤوليات رعاية إضافية بدلاً من الذهاب إلى المدرسة أو الانخراط في أنشطة الدراسة المنزلية.

اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات كبيرة في سد الفجوات التعليمية بين الجنسين على مدى العقدين الماضيين. إن الفجوات في الالتحاق بالتعليم بين الجنسين أخذت في التقارب في المرحلة الابتدائية (3 نقاط مئوية لصالح الرجال) والثانوية (5 نقاط مئوية لصالح الرجال) ومراحل التعليم العالي (1 نقطة مئوية لصالح النساء) (UNESCO, 2019^[3]).

الشكل رقم 1. معدلات التحاق النساء بالتعليم العالي آخذة في الازدياد وتتجاوز معدلات الرجال

نسبة النساء إلى الرجال في التعليم العالي، الإجمالي، 2012 و 2017



ملحوظة: يعرض هذا الرقم الفجوات بين وصول النساء والرجال الى التعليم من خلال نسب النساء إلى الرجال في التعليم العالي في عامي 2012 و 2017. ان نسبة الالتحاق الإجمالية هي نسبة الالتحاق الكلي إلى السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسمياً مع مستوى التعليم الموضح بغض النظر عن العمر. نسبة الالتحاق الإجمالية للإناث على سبيل المثال هي إجمالي التحاق المرأة في التعليم العالي معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان المؤهلين في سن الدراسة الرسمية المقابلة للتعليم العالي.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على (UNESCO, 2020^[4])، (قاعدة البيانات) <http://data.uis.unesco.org/>

ولكن مخاطر الأزمة الحالية قد تؤثر على هذا التقدم. قد تنعكس الآثار الاقتصادية للجائحة بشكل غير متناسب على معدلات تسرب الفتيات (UNESCO, 2020^[5]). توصلت دراسة أجرتها كير (هيئة إغاثة) حول تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا إلى أنه خلال الأزمة الصحية أجبرت الفتيات اللواتي أصيبت أمهاتهن بالفيروس على تولي مسؤولياتهن في الرعاية (Care, 2020^[6])، مما قد يعيق إمكانية عودتهن إلى المدرسة. بشكل عام قد تعاني المسيرة التعليمية للفتيات أيضاً إذا طلب من الفتيات المساهمة في الأنشطة المنزلية أكثر من الأولاد على حساب التعليم المنزلي.

يمكن للفوارق الرقمية بين الجنسين أن تزيد من عدم المساواة في التعلم

في الوقت الحالي يوجد حوالي 110 مليون طالب في سن الدراسة ولكن ليسوا بالمدارس بسبب الإغلاق المؤقت للمدارس التي تحدث في جميع أنحاء المنطقة (UNICEF, 2020^[7]). في حين كثفت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودها

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



لتوفير قدرات فعالة للتعليم عن بعد، لا تزال هناك فجوات كبيرة من حيث توافر أدوات التعلم عبر الإنترنت والوصول إليها خاصة في المناطق النائية والريفية.

تواجه الفتيات صعوبات غير متكافئة في الوصول إلى التعلم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب انخفاض مستويات الشمول الرقمي للفتيات. وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات تبلغ معدلات استعمال الإنترنت⁴ للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٤٤,٢٪ مقارنة بـ ٥٨,٥٪ لنظرائهن الرجال، وقد زادت هذه الفجوة على مدار السنوات الماضية (ITU, 2019^[8]). في هذا السياق قد يؤدي التحول إلى التعلم عن بعد خلال أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم عدم المساواة في التعلم إذا لم تبذل جهود بهدف ضمان استفادة الفتيات بشكل كامل من وسائل التعلم عبر الإنترنت. كشف تقييم سريع للاحتياجات (UNHCR, UNICEF, WFP, 2020^[9]) أجرته وكالات الأمم المتحدة في الأردن في أوائل أبريل ٢٠٢٠ أنه في حين أن ٢٣٪ من المجيبين لم يكن لديهم اتصال بالإنترنت في المنزل، فإن هذا الرقم وصل إلى ٣٥٪ بين الأسر التي ترأسها النساء. وبشكل أكثر تحديدًا أفادت ٤١٪ فقط من أطفال الأسر التي ترأسها النساء بأنه يمكنهم الوصول إلى منصة درسك التعليمية (وهو الموقع الإلكتروني الذي أطلقتته وزارة التعليم لدعم استمرارية التعلم) مقارنة بـ ٥٦٪ من الأسر التي يرأسها الرجال.

تم تأنيث مهنة التدريس في المنطقة بشكل متزايد على مدى العقود الماضية (يرجى الاطلاع على الشكل رقم ٤ أدناه)، مما يضع النساء في طليعة التحديات التعليمية المرتبطة بالأزمة. قد تتفاقم هذه المشكلات إذا افتقرت المعلمات إلى المهارات الرقمية اللازمة لتوفير ظروف التعلم الأمثل عبر الإنترنت. منذ تفشي فيروس كورونا وبينما كانت نصف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقدم التوجيه والتدريب للمعلمين حول كيفية التعامل مع الطلاب خلال الأزمة، لم يشمل سوى ١٨٪ منهم التدريب على التدريس عن بُعد (Vegas, 2020^[10]). إن ضمان امتلاك المرأة للمهارات والوسائل اللازمة لأداء عملهن سيكون أمرًا بالغ الأهمية لمنع اتساع عدم المساواة في التعلم أثناء الأزمة.

البطالة وفقدان الدخل والفقير

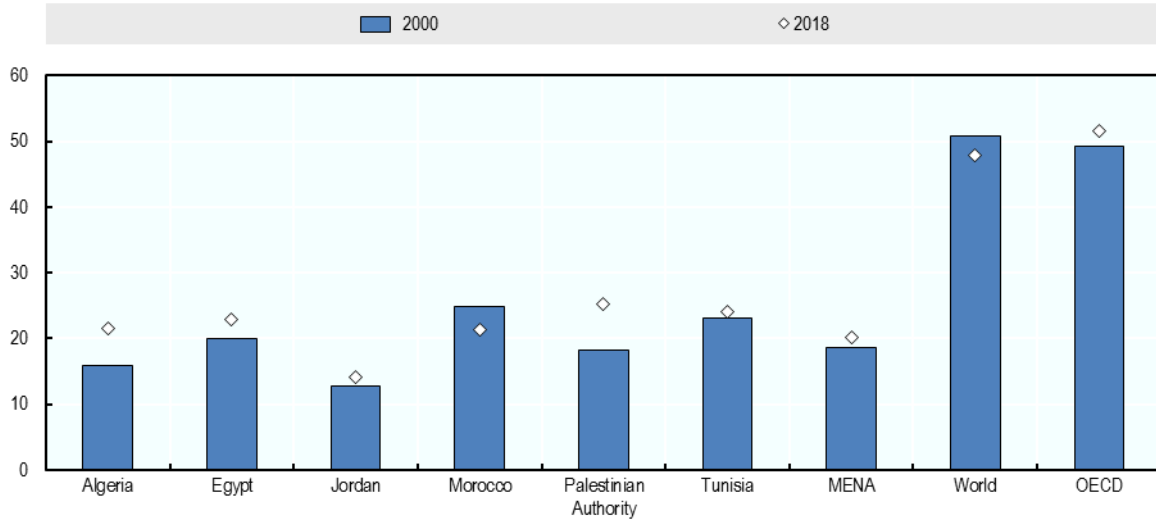
لا يمثل انتشار فيروس كورونا أزمة صحية عامة فحسب، بل يمثل أيضًا أزمة اقتصادية واجتماعية. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير التقديرات إلى أن تفشي المرض سيؤدي إلى خسارة ٤٢ مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (UNESCWA, 2020^[11]). في حين سيعاني جميع العمال والشركات من العواقب الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، تشير الأدلة من الأزمات السابقة للأمراض المعدية إلى كون الآثار أكثر حدة على النساء من الرجال (OECD, 2020^[1]). في حين أن معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة الرسمية الإقليمية بنسبة ٢٠٪ هو بالفعل الأدنى على مستوى العالم (الشكل رقم ٢)، تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن النساء في العالم العربي سوف يفقدن حوالي ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة نتيجة لتفشي المرض (UN Women, 2020^[12]). تواجه النساء الشباب تحديًا مزدوجًا حيث سيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الأزمة إلى حرمان الشباب من سوق العمل. تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عالميًا بأعلى معدل للبطالة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عامًا)، بنسبة ٢٦,٩٪ في المتوسط في عام ٢٠١٩، وتصل إلى ٤٢,٨٪ للشابات (World Bank, 2019^[13]). علاوة على ذلك يُقدر بأن أكثر من ٧٥٪ من الشباب في المنطقة يعملون بشكل غير رسمي (ILO, 2016^[14]). يتم تناول الحالة غير المحمية للإناث في القطاع غير الرسمي أدناه.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



الشكل رقم ٢. تتراجع ببطء فجوة حجم المشاركة في القوى العاملة من الإناث إلى الذكور ولكن مشاركة الإناث في القوى العاملة لا تزال من بين أدنى المعدلات عالمياً

نسب الإناث إلى الذكور في معدلات المشاركة في العمل للنساء والرجال الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عامًا، ٢٠٠٠ و٢٠١٨



ملحوظة: تُحسب نسبة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة بتقسيم معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة على معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة وضربها في ١٠٠.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على (ILO, 2019^[15])، (قاعدة البيانات)

https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer24/?lang=en&segment=indicator&id=EAP_2WAP_SEX_AGE

.RT A

التميز في القطاعات والمهن ووضع المرأة العام الأقل تواجداً في سوق العمل قد يجعلها أكثر عرضة للبطالة وانعدام الأمن الوظيفي

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل عدد كبير من النساء في القطاع العام. وفقاً لمنظمة العمل الدولية كانت ثلاثة أرباع موظفي القطاع العام في مصر من النساء في عام ٢٠١٤ بينما في البحرين والمغرب والمملكة العربية السعودية شكلت النساء نصف القوى العاملة في القطاع العام في عام ٢٠١٠ (ILO, 2020^[16]). فبينما توفر وظائف القطاع العام بصورة عامة مستويات أعلى من الأمن الوظيفي فإن نسبة كبيرة من النساء يعملن في قطاعي الرعاية الصحية العامة والتعليم حيث يواجهن ظروفاً قاسية بشكل خاص أثناء الأزمة (يرجى الاطلاع على الأقسام الخاصة بعمال الرعاية ومقدمي الرعاية والتعليم والتعلم).

في القطاع الخاص تمثل النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة كبيرة من القوى العاملة في الصناعات التحويلية، والتي من المحتمل أن تتأثر باختلالات العرض والطلب خلال الأزمة. في تونس على سبيل المثال، تعمل ٢٦٪ من النساء في قطاع التصنيع حيث يتم تمثيلهن بشكل كبير في القطاعات ذات المهارات المتدنية والأجور المنخفضة مثل قطاع المنسوجات⁵ (Economic Research Forum, 2017^[17]).

كما أن العمل بدوام جزئي أكثر بروزاً بين النساء من الرجال في جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ما يقرب من نصف النساء⁶ العاملات في المغرب والسلطة الفلسطينية يشغلن وظائف بدوام جزئي (ILO, 2020^[18])، مما يعرضهن لخطر فقدان الوظيفة بسبب الأطر القانونية التي تسمح بتسريح موظفي الدوام الجزئي بسهولة. علاوة على ذلك تميل النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التمتع بأمن وظيفي أقل من الرجال، وستكون أكثر عرضة لتدهور ظروف العمل خلال الأزمة. في مصر ٣٣٪ من عمالة الإناث هي في التوظيف غير المستقر (World Bank, 2019^[19]). في السلطة الفلسطينية يقدر أن ربع النساء العاملات في القطاع الخاص يعملن بدون عقد عمل (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2020^[20]). يؤثر هذا الوضع مخاوف كبيرة فيما يتعلق بحصول المرأة على حقوق العمل العادلة خلال الأزمة. في الأردن أفيد بأن بعض

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



الشركات التي لا تزال تعمل، من ضمنها الصناعات التحويلية والغذائية والصيدلانية، بدأت في تخفيض أجور و/أو فوائد الموظفين.⁷

تتفاقم هذه المخاوف بسبب تفشي الأعراف الاجتماعية التمييزية في المنطقة التي تدعم الاعتقاد بأن الرجال بصفتهم رب الأسرة، يجب أن يحصلوا على وظائف أكثر من النساء عندما تكون فرص العمل شحيحة (UN Women/Promundo, 2017^[21]). وبالمثل فإن التقاليد الاجتماعية بشأن كون مسؤوليات المرأة رعايية تنتقص من شأن العاملات: ثلثي سكان شمال إفريقيا يصرحون بأن الأطفال سيعانون إذا كان لديهم أمهات عاملات، ويعتقد ثلث السكان بأنه ليس من المقبول أن تعمل المرأة خارج المنزل مقابل أجر (OECD, 2019^[22]). في بعض البلدان بما في ذلك مصر والأردن، التزام الزوجة على طاعة الزوج مقابل إعالة مالية منصوص في قانون الأسرة (OECD, 2017^[23]). وعلى العكس من ذلك فإن الأدوار التقليدية للجنسين تتوقع من النساء أن تعطي الأولوية لمسؤولياتهن الأسرية في وقت الأزمات. في الأردن ولبنان على سبيل المثال، عندما تم الإعلان عن تدابير حكومية أولية لإغلاق المدارس وتقييد الحركات في كل من القطاعين العام والخاص، أرسل أصحاب العمل أولاً العاملات إلى منازلهم لإكمال واجبات الرعاية المنزلية (UN Women, 2020^[24]). وبالمثل فقد ظلت دور الرعاية اليومية في الأردن مغلقة على الرغم من إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية تدريجياً اعتباراً من أوائل مايو، مما أجبر العديد من النساء على البقاء في المنزل لرعاية أطفالهن.

بسبب مسؤوليات الرعاية الجسيمة (يرجى الاطلاع على القسم الخاص بعمل الرعاية غير مدفوع الأجر)، غالباً ما يكون من الصعب على النساء العثور على خيارات بديلة للتوظيف والدخل (مثل العمل الجزئي) بعد فقدان الوظيفي. وهذا يفرض مخاطر عالية على الأسر التي ترأسها النساء في المنطقة والتي تتفاقم بسبب التحيزات الجنسانية الأساسية للسياسات الحكومية التي تميل إلى استهداف الأسر التي يرأسها الرجال (UN Women, 2020^[12]).

النساء العاملات لحسابهن الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء تواجه تحديات خطيرة، ولكن لديهن أيضاً الفرص.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المرجح أن تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من تأثير الأزمة، وهذه الفئة من الشركات تمثل أكثر من ٩٠٪ من جميع الشركات وتوفر مصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل (IMF, 2019^[25]). وجدت دراسة أجرتها المعهد العربي لقادة الأعمال أن ٩٦٪ من الشركات في تونس تتوقع تأثيراً سلبياً لتفشي المرض على أعمالها، في حين يتوقع غالبية مدراء الشركات (٦١٪) أنه قد يتعين عليهم اللجوء إلى التعليق المؤقت أو إنهاء العقود لمواجهة الأزمة (IACE, 2020^[26]).

في حين أن غالبية رواد الأعمال في المنطقة هم من الرجال (Global Entrepreneurship Monitor, 2019^[27])، من المرجح أن تكون الأعمال التجارية المملوكة للنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشكل خاص للأزمة الحالية لعدة أسباب. في جميع أنحاء المنطقة لدى النساء معدلات شمول مالي أقل من الرجال

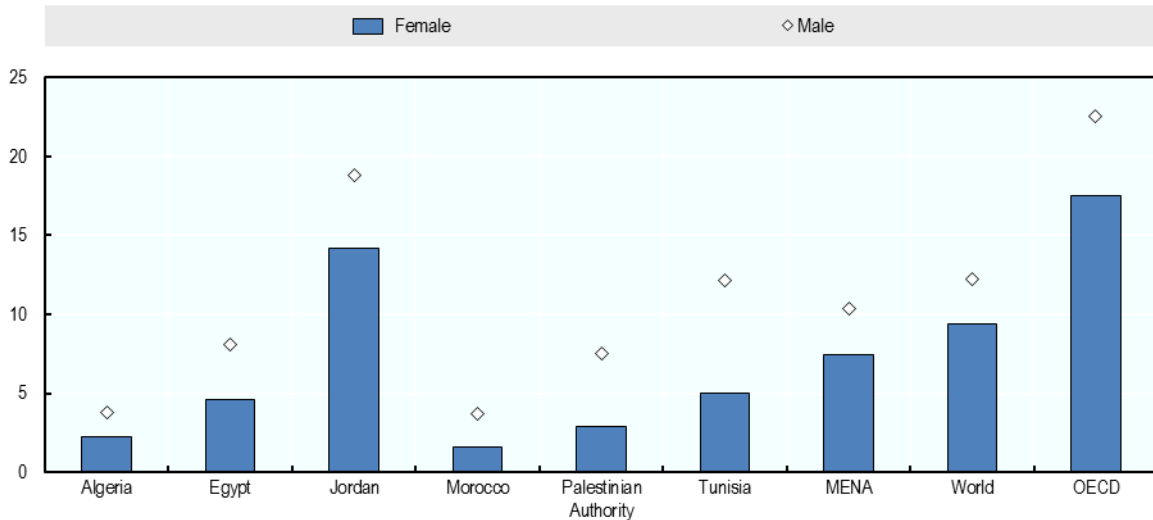
تتمتع النساء بمعدلات أقل من الشمول المالي مقارنة بالرجال. ٣٨٪ فقط من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديهن حساب مصرفي مقارنة بـ ٥٧٪ من الرجال (World Bank, 2017^[28])، وعدد النساء اللواتي لديهن قروض مصرفية أقل بكثير من الرجال (الشكل ٣). علاوة على ذلك في بعض البلدان مثل الأردن تم الإبلاغ عن أنه حتى عندما تحصل النساء على القروض، لا يتم بالضرورة ضخهن في أعمالهن الخاصة ولكن غالباً ما يستخدمها أزواجهن⁸. إن قلة فرص الحصول على الخدمات المالية تجعل من الصعب على النساء الاستفادة من القروض لدعم أعمالهن في الانكماش الاقتصادي. ونتيجة لذلك قد تكون الشركات المملوكة للنساء أكثر عرضة للإغلاق خلال فترات ممتدة من انخفاض الإيرادات أو عدم وجودها. وفقاً لدراسة استقصائية أجري مؤخراً في السلطة الفلسطينية⁹ كان على ٢٧٪ من أصحاب المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إغلاق أعمالهن نتيجة تفشي المرض (UN Women, 2020^[29]). في تونس أفيد أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء مغلقة بسبب الأزمة¹⁰.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



الشكل رقم ٣. عدد النساء اللواتي لديهن قروض مصرفية أقل بكثير من عدد الرجال

النسبة المئوية للنساء والرجال المقترضين من المؤسسات المالية (٢٠١٧)



ملحوظة: يوضح هذا الشكل النسب المئوية للنساء أو الرجال الذين يقترضون من المؤسسات المالية من بين جميع النساء أو جميع الرجال الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر. بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تشمل فقط بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على (World Bank Group, 2018 [30])، (قاعدة البيانات)

https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-04/2017%20Findex%20full%20report_0.pdf

وفي الوقت نفسه يمكن أن تمثل الأزمة فرصة لظهور أعمال متناهية الصغر جديدة تقودها النساء. وقد شوهد هذا في لبنان حيث ظهرت العديد من الشركات الجديدة في الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني (مثل خدمات الطبخ والتوزيع)، التي أنشأتها في الغالب النساء اللواتي فقدن وظائفهن بسبب أزمة ما قبل فيروس كورونا. 11 في تونس بدأت النساء في خياطة البلوزات والأقنعة لوزارة الصحة مقابل مبلغ صغير من المال. 12 وقد يؤدي ذلك إلى بعض التأملات على المدى الطويل حول إمكانية تطور أنشطة الكفاف هذه إلى أشكال عمل أكثر ربحاً للنساء. ومع ذلك ينبغي الانتباه بأن هناك تنوع كافٍ لعدم تثبيت الفصل بين الجنسين في العمل من خلال حصر صاحبات الأعمال في قطاعات معينة مثل الطهي والخياطة.

كما تمكنت العديد من الأعمال التي تدار في المنازل والتي تقودها النساء في جميع أنحاء المنطقة من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية لمواصلة نشاطها. 13 تسبب فيروس كورونا إلى تحول العديد من الأعمال التجارية إلى منصات الإنترنت، وهو اتجاه من المحتمل أن تستمر بعد الأزمة، فهذه أيضاً فرصة رائعة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والتي تقودها النساء، حيث تتمتع النساء والشابات على وجه التحديد بنتائج تعليمية جيدة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

النساء في الاقتصاد غير الرسمي يتحملن وطأة الركود الاقتصادي

تعمل حوالي ٦٢٪ من النساء في المنطقة بشكل غير رسمي 14 في وظائف غير مسجلة تفتقر عمومًا إلى الحماية الاجتماعية أو القانونية الأساسية واستحقاقات التوظيف (ILO, 2018 [31]). في حين أن الرجال العاملين غير الرسميين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المتوسط أكثر من النساء، إلا أن وضع النساء في القطاع غير الرسمي لا يزال مختلفًا تمامًا عن الرجال. غالبًا ما تعمل النساء العاملات بشكل غير رسمي في وظائف وقطاعات منخفضة الأجر، وبالتالي يكسبن أقل من الرجال. في مصر على سبيل المثال تعمل النساء في القطاع غير الرسمي لساعات أطول وأيام أكثر في الأسبوع، لكنهن يكسبن في

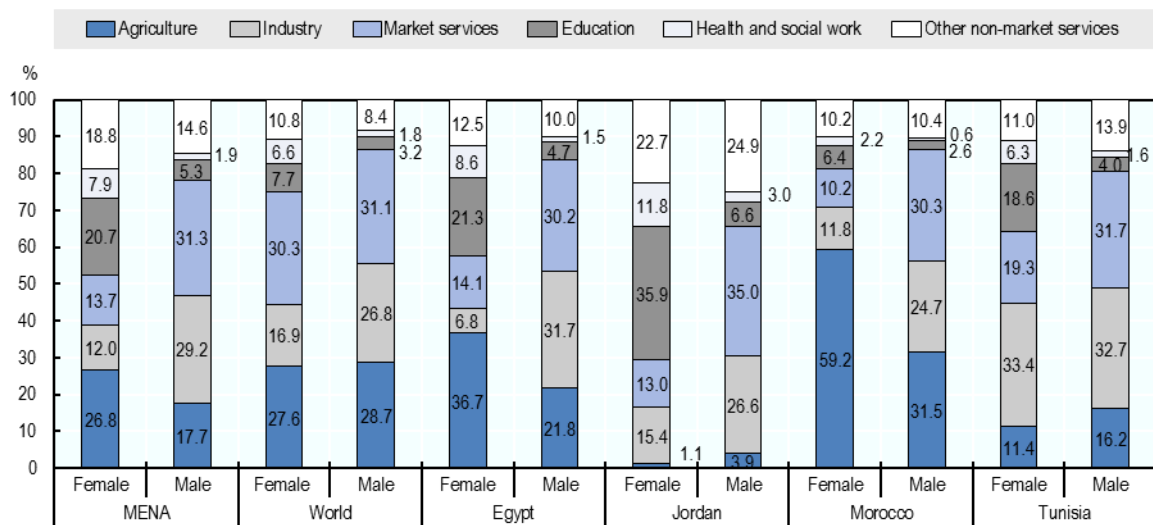
أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة

المتوسط نصف ما يكسبه نظرائهن من الرجال (AfDB, 2016^[32]). وبالتالي فإن انقطاع النشاط الناتج عن الأزمة سيؤثر بشكل غير متناسب على ضمان دخل المرأة.

وعلى وجه الخصوص فإن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ممثلة تمثيلاً زائداً في الفئتين الأكثر تعرضاً للخطر من التوظيف غير الرسمي: قطاع الزراعة وخدم المنازل. كما تعمل معظم اللاجئات والمهاجرات بشكل غير رسمي عندما تتاح لهن فرص العمل. وتواجه هؤلاء النساء بشكل متزايد وضعاً محفوفاً بالمخاطر حيث أن تدابير الاحتواء تعرض قدرتهن على العمل للخطر وقد تؤدي بهن إلى الفقر، وبشكل خاص في الأسر التي ترأسها امرأة.

الشكل رقم ٤: النساء ممثلة تمثيلاً زائداً في قطاعات الصحة والتعليم والزراعة.

توزيع العمالة حسب الجنس والنشاط الاقتصادي (٢٠١٨)



ملحوظة: البيانات المخصصة للنشاط الاقتصادي استناداً إلى النسخة المنقحة الرابعة من تصنيف صناعي قياسي دولي لجميع النشاطات الاقتصادية (ISIC) (٢٠٠٨) (ILO, 2008^[33]). تشير الزراعة/الحراثة/الصيد إلى تصنيف ISIC rev.4 A؛ تشير الإدارة العامة/الدفاع/الضمان الاجتماعي إلى تصنيف ISIC rev.4 O؛ يشير التعليم إلى تصنيف ISIC rev.4 P؛ تشير صحة الإنسان/العمل الاجتماعي إلى تصنيف ISIC rev.4 Q؛ ويتكون "الأخرى" من فئات مجموعة من E و D و R و S و T و U ويشمل التعدين/المحاجر (ISIC rev.4 B) والتصنيع (ISIC rev.4 C) والبناء (ISIC rev.4 F) والنقل/التخزين/الاتصالات (ISIC rev.4 H و J)، وتجارة الجملة/التجزئة/الإقامة (ISIC rev.4 G و I)، والتمويل/التأمين/العقارات (ISIC rev.4 K و L و M و N). الفئات ضمن "الأخرى" والتي لا يتم عرضها بالتفصيل تنطوي على مشاركة الذكور أكثر من مشاركة الإناث.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على (ILO, 2019^[34])، (قاعدة البيانات)

https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer12/?lang=en&segment=indicator&id=EMP_2EMP_SEX_OCU_DT_A

المرأة في الزراعة

يوضح الشكل رقم ٤ أن النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر حضوراً في قطاع الزراعة من الرجال. حوالي ٢٧٪ من النساء و ١٨٪ من الرجال يعملون في الزراعة، وما يصل إلى ثلثي النساء يعملون في الزراعة في البلدان ذات الاقتصاد الريفي الكبير مثل المغرب.¹⁵ في تونس ٧٠٪ من القوى العاملة الزراعية من الإناث.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة

لكونها منتجة للأغذية، غالباً ما تواجه المرأة الريفية أعباء عمل ثقيلة للغاية لأنها تجمع بين العمل الزراعي الذي يتطلب جهداً بدنياً وأعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر. غالباً ما تفتقر المزارعات أيضاً إلى ضمان الدخل نظراً لأن النساء العاملات في الأعمال الأسرية غالباً ما تكون عاملات "غير مرئيات"، ويقومن بالكثير من العمل دون أن يتم الدفع لهن.¹⁶ في بعض البلدان مثل الأردن تعمل العديد من النساء الريفيات غير العاملات بأجر يومي في مزارع كبيرة. علاوة على ذلك وعلى الرغم من بعض المبادرات الواعدة لتيسير تغطية الحماية الاجتماعية للمرأة الريفية (OECD, forthcoming [35])، تفتقر النساء الريفيات عمومًا إلى إمكانية الوصول إلى الحماية الاجتماعية ولديهن وصول محدود جدًا إلى مرافق الرعاية الصحية الجيدة، مما يجعلهن معرضات بشكل خاص في سياق فيروس كورونا.

إذا تم توفير الدعم المناسب يمكن للمزارعات أن تلعبن دوراً مهماً في الحفاظ على سلاسل الإمداد الغذائي في المنطقة أثناء تدابير الإغلاق الاقتصادي. وهذا يتطلب التغلب على الحواجز الهيكلية الكبيرة في بعض البلدان حيث إن عمل المرأة في الزراعة قليل الأهمية وإن أصحاب المزارع الصغيرة في هامش سلاسل التوريد.

العمال المنزليين

إن تواجد العمال المنزليين المهاجرين مرتفع في دول الخليج وكذلك في الأردن ولبنان، بينما في شمال أفريقيا تقل نسبة العمال المهاجرين كنسبة من جميع العمال عن ١,٥٪. الغالبية العظمى من هؤلاء العمال المنزليين يعملون بشكل غير رسمي وأكثر من ٦٠٪ منهم من الإناث (ILO, 2015[36]). إن هؤلاء النساء والفتيات أكثر تعرضاً وفي خطر كبير من المضايقات والتي غالباً ما تكون جنسية (OECD, forthcoming [35]). بينما وضعت بعض دول المنطقة تشريعات¹⁷ لتنظيم العلاقة بين عاملات المنازل وأصحاب العمل، ولكن تنفيذ هذه الأطر وتطبيقها لا يزال يمثل تحدياً.

في سياق فيروس كورونا مع تزايد كمية الأعمال المنزلية والقيود المفروضة على مغادرة المنزل، قد يُطلب من عاملات المنازل العمل على مدار الساعة وتحمل عبء عمل إضافي بما في ذلك رعاية الأشخاص المصابين وقبول مهام تنظيف إضافية. كما يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للاعتداء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

قد تكون أجور عاملات المنازل والأمن الوظيفي في خطر أيضاً. في الجزائر على سبيل المثال قامت العديد من العائلات بمراجعة جدول العمل لعاملات المنازل بسبب أوضاعهن في تدابير الاحتواء. وهذا يؤثر مخاوف من حيث ضمان أمن الدخل للعمال المنزليين إذا أُجبروا على الحد من نشاطهم أو مقاطعتهم. في تونس يُحرم العديد من عاملات المنازل من الدخل ويتعين عليهن العيش في شقق ضيقة ذات مخاطر أعلى للإصابة بالفيروس. بما أن معظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي فلا يحق لهم تلقي أي نوع من المساعدة من الحكومة.

كمثل العديد من مجموعات من النساء المعرضات للخطر، غالباً ما تفتقر عاملات المنازل إلى الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بشأن فيروس كورونا. على سبيل المثال العديد من عاملات المنازل المهاجرات في الأردن لا يتحدثن العربية (UN Women, 2020[24]). كما أن الوصول المحدود إلى المعلومات الصحية يزيد من المخاطر التي تتحملها هذه الفئات من النساء المعرضات للخطر. أعربت منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية عن بواعث قلق خطيرة بشأن وضع عاملات المنازل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹⁸

النساء في المناطق المتضررة من النزاع

الأزمة الحالية تعرض النساء في المناطق المتأثرة بالصراع لخطر خاص. في ليبيا حيث أدى الصراع المستمر بالفعل إلى تقييد الفرص الاقتصادية للمرأة وسبل معيشتها إلى حد كبير، وإن تفشي الجائحة قد تزيد من تفاقم أوجه الضعف هذه. تشير نتائج مسح سريع أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أن ٥٢٪ من النساء اللبنيات شهدن بأن أزمة فيروس كورونا أثر على عملهن، بينما توقع ٢٦٪ تأثيراً على سبل معيشتهن إذا تم تمديد فترة الإغلاق (UN Women, 2020[37]).

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



تعمل الغالبية العظمى من اللاجئين في القطاع غير الرسمي، وبشكل أكثر تحديداً في الوظائف التي يكسبون فيها دخلهم على أساس يومي. تثير القيود المفروضة على الحركة وحالات الإغلاق التي تمنع اللاجئين من العمل مخاوف كبيرة بشأن قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن، وهو الأكبر في البلاد، واحدة من كل خمس أسر كانت ترأسها امرأة في حين اعتادت فقط ٥-١٠٪ من النساء على العمل (Ritchie, 2017^[38]). فرص العمل في المخيم محدودة وعادة ما تجد عدد من النساء العمل خارج المخيم في المزارع أو المصانع القريبة. نتيجة لتدابير الاحتواء في مخيم الزعتري، وجد اللاجئون بمن فيهم النساء أنفسهم غير قادرين للوصول إلى سبل عيشهم خارج المخيم. وهذا يجعل أسر اللاجئين عرضة بشكل خاص لفقدان الدخل الناتج عن الأزمة. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب الاختلالات المحتملة في المساعدة الإنسانية في المخيمات بسبب تدابير الاحتواء. أفادت منظمة أوكسفام أن تقديم المساعدة للاجئين في الأردن قد تأثر في الأيام الأولى من تدابير الاحتواء حيث واجه الموظفون صعوبات في دخول مخيمات اللاجئين لتوزيع التحويلات النقدية والأغذية ومستلزمات النظافة¹⁹ كما أن اللاجئين من خارج المخيمات معرضون للخطر بشكل خاص. تشير نتائج المسح الذي تم إجراؤه بين اللاجئين الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة في الأردن إلى أن حظر التجول المفروض أثر على عمل ٩٥٪ من المستجيبين وأن ٩٠٪ منهم يفتقرون إلى المال الكافي لتغطية الاحتياجات الأساسية (Care, 2020^[39]).

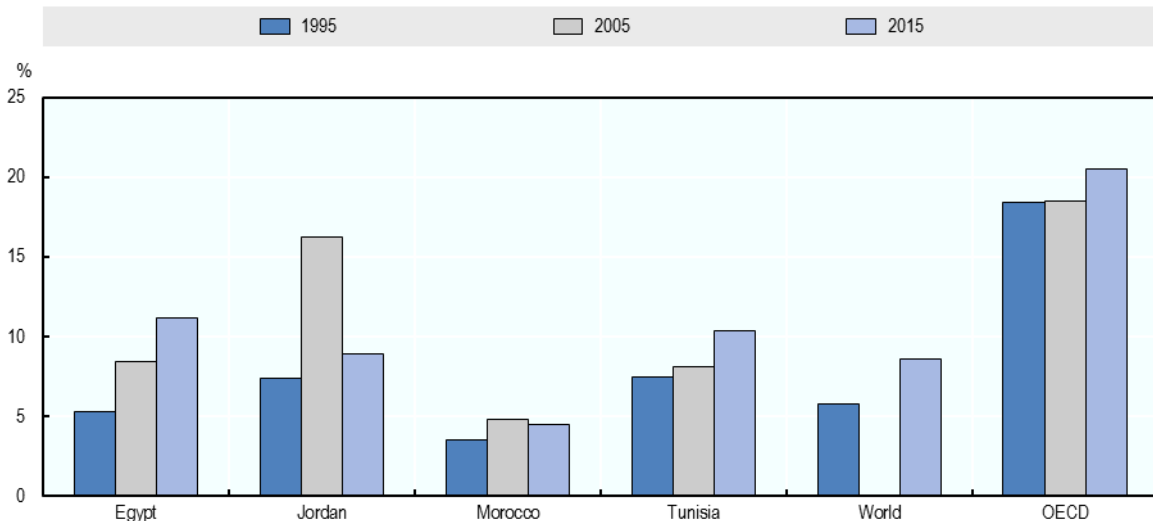
الحماية الاجتماعية

غالبًا ما تُستبعد نساء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خطط الحماية الاجتماعية، الضرورية لتخفيف فقدان الدخل.

على الرغم من التقدم المحرز، فإن أنظمة الحماية الاجتماعية ليست متطورة بشكل جيد في المنطقة (الشكل رقم ٥). نظرًا لانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة وكون نسبة كبيرة منهن يعملن في القطاع غير الرسمي، غالبًا ما يتم استبعاد النساء من مخططات الضمان الاجتماعي القائمة على الاشتراكات (بما في ذلك معاشات الشيخوخة والتأمين الصحي وفوائد الإعاقة وإجازات الأمومة والمرض)، مما يزيد من تعرضهن للخطر في فترات الأزمات. الجهود التي بذلتها العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة سمحت إلى زيادة عدد النساء المحرومات في المنطقة للاستفادة من بعض أشكال شبكة الأمان الاجتماعي. وهذا يشمل إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي، ولا سيما تطوير خطط الحماية الاجتماعية العامة المستهدفة الغير قائمة على الاشتراكات (مثل برامج التحويلات النقدية)، (UNESCWA, 2019^[40]). وستكون هذه الجهود ذات أهمية خاصة للتخفيف من تأثير الأزمة على أضعف شرائح السكان.

الشكل رقم ٥. يتخلف إنفاق الحماية الاجتماعية عن مستويات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ و ٢٠١٥



أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



ملاحظة: بالنسبة للمغرب السنة المرجعية هي ٢٠١٠ بدلاً من ٢٠١٥. بالنسبة لتونس السنة المرجعية هي ٢٠١١ بدلاً من ٢٠١٥ تونس. يشير الإنفاق في الأردن فقط إلى مستويات إنفاق قطاع الحكومة المركزية.

المصدر: حسابات المؤلفين بناءً على (ILO, 2017^[41])، https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf; وعلى (OECD, 2019^[42]) <http://www.oecd.org/social/expenditure.htm>

قد تؤدي الآثار الشديدة لفيروس كورونا على كبار السن إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية لدى النساء المسنات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينتشر الفقر في سن الشيخوخة بين النساء أكثر من الرجال في المنطقة حيث أن النساء المسنات في المنطقة أقل وصولاً إلى معاشات الشيخوخة (٢٧٪ للنساء المسنات مقارنة بـ ٤٧٪ لذكورهن من الرجال) (ILO, 2017^[43]). هذه المسألة تثير القلق بشكل خاص بالنسبة للأرامل أو المطلقات اللواتي قد لا يحصلن على استحقاقات المعاشات التقاعدية لأفراد الأسرة من الذكور.

عدد قليل جداً من بلدان المنطقة لديها برامج معمولة بها لأعانه البطالة. وضعت دول مثل البحرين ومصر والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية خططاً للتأمين ضد البطالة على أساس المساهمة، ولكن في كثير من الأحيان توجد شروط تقييدية للحصول على هذه الاستحقاقات (ILO, 2017^[43]) (World Bank, 2013^[44]). علاوة على ذلك في بعض البلدان حيث تقتصر المزايا على المواطنين، قد لا يكون غير المواطنين مؤهلين ولا يستفيدون من مثل هذه الخطط. الشروط قد لا تكون في صالح النساء العاطلات عن العمل، مثل المساهمة في البرنامج لفترة معينة أو التسجيل المسبق في مكتب العمل والقدرة والتفرغ للعمل، ويرجع ذلك جزئياً إلى المسؤوليات المنزلية والأسرية التي تمنعهن من سوق العمل. أدخلت المملكة العربية السعودية والبحرين برامج إعانة بطالة غير قائمة على الاشتراكات تكون المستفيدات في الغالب من النساء (International Policy Centre for Inclusive Growth, 2018^[45]). يستهدف هذا النوع من البرامج بشكل أساسي الباحثين عن عمل لأول مرة. ومع ذلك يتم دفع إعانات البطالة في الغالب لمدة تصل إلى ستة أشهر والتي قد لا تكون كافية لدعمهم أثناء البطالة الناتجة عن تدابير الاحتواء.

بالإضافة إلى ذلك تفتقر معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حماية فعالة للتأمين الصحي (OECD, forthcoming^[35])، مما يجعل الإنفاق الصحي المرتفع خلال الأزمة عاملاً كبيراً ينتج عنه الضعف والفقر. بالإضافة إلى ارتفاع مخاطر إصابة النساء بالعدوى بسبب تعرضهن المفرط كعاملات صحيات ومقدمات رعاية في الخط الأمامي، سيمثل هذا ضغطاً مهماً على الأمن الاقتصادي للمرأة طوال الأزمة.

عمال الرعاية ومقدمي الرعاية

تواجه العاملات في مجال الصحة والخدمات الاجتماعية مخاطر أعلى للإصابة بالعدوى وتساعد عدم المساواة في العمل وظروف صعبة لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غالبية العاملين في الخدمات الصحية والاجتماعية هم من النساء (WHO, 2019^[46]). معظم القوى العاملة الطبية النسائية تعملن في التمريض مع تمثيل منخفض في المناصب العليا أو القيادية في قطاع الصحة. في مصر ولبنان تشكل النساء على التوالي ٩٠٪ و ٨٠٪ من إجمالي طاقم التمريض (UN Women, 2020^[47]) (UN Women, 2020^[48]). هذا التعرض المفرط للنساء بين العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية يزيد بشكل كبير من خطر الإصابة بفيروس كورونا.

بالإضافة إلى المخاوف الصحية، فالأزمة تعمل على تفاقم الفجوات القائمة في الأجور بين الجنسين في قطاع الرعاية الصحية المقدر بـ ٢٨٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (UN Women, 2020^[12]). أفادت موظفات التمريض في بعض البلدان مثل لبنان بالفعل أنهن يعملن لساعات أطول وبأجور مخفضة (UN Women, 2020^[47]). من المرجح أن يضع تفشي الجائحة ضغطاً أكبر على أوضاع الممرضات.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة

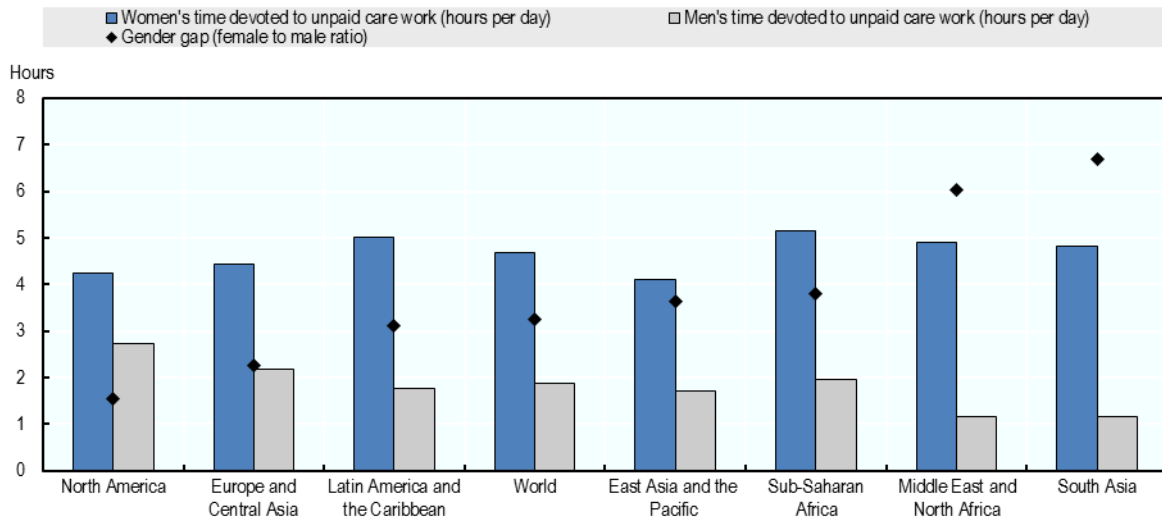


ستشعر النساء بشكل خاص بالمتطلبات الاستثنائية التي تواجهها الرعاية الصحية والعاملين الاجتماعيين أثناء الأزمة، والتي يجب عليها أيضًا التعامل مع المسؤوليات المتزايدة في المنزل نتيجة تدابير الاحتواء وإغلاق المدارس (يرجى الاطلاع على القسم أدناه).

يمثل عمل الرعاية المتزايدة خلال الأزمة عبئاً إضافياً على النساء

توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي في جميع أنحاء العالم. في المعدل تقضي النساء وقتاً أطول بست مرات في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي مقارنة بالرجال (الشكل رقم ٦). في تونس والمغرب على سبيل المثال نسبة عمل الإناث إلى الذكور في الرعاية غير مدفوعة الأجر تصل إلى سبعة إلى واحد (OECD, 2019^[49]). في المعدل تخصص نساء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٨٩٪ من يوم عملهن لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مما يجدون بالكاد وقت للعمل مقابل أجر، مقارنة بـ ٢٠٪ نظرائهن الذكور (Charmes, 2019^[50]).

الشكل رقم ٦. الوقت الذي يخصصه يوميًا في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، حسب الجنس والفجوات بين الجنسين (٢٠١٩)



ملحوظة: يوضح هذا الرسم البياني الفجوات الإقليمية بين الجنسين في الوقت المخصص للرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي. المصدر: قاعدة بيانات نوع الجنس والمؤسسات والتنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (GID-DB)، ٢٠١٩. <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=GIDDB2019>

من المرجح أن يزيد فيروس كورونا من عبء عمل الرعاية غير المدفوعة للنساء والفتيات. يتطلب إغلاق مرافق التعليم والرعاية من الوالدين قضاء المزيد من الوقت في رعاية الأطفال والإشراف على التعليم المنزلي ورعاية المرضى والمسنين، إلى جانب مسؤوليات التطهير والأعمال المنزلية الروتينية (L'OBS/AFP, 2020^[51]). يشير التحليل الجنساني السريع الذي أجري في السلطة الفلسطينية (UN Women, 2020^[52]) إلى أن هذا الوضع يزداد سوءًا بسبب نقص الدعم والموارد والتوجيه المقدم لأفراد الأسرة في تنفيذ التعلم الإلكتروني. نظرًا لأن الأعراف الاجتماعية في المنطقة قد دعمت بالفعل الأدوار التقليدية للرجال والنساء داخل الأسرة قبل تفشي المرض، فمن المرجح أن يقع معظم هذا العبء الإضافي على عاتق النساء. وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة لا تزال الغالبية العظمى من الرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتقد أن الدور الأساسي للمرأة هو رعاية الأسرة، حيث يتبنى هذا الرأي ٨٧٪ و ٧٢٪ من الرجال في مصر والمغرب على التوالي (UN Women/Promundo, 2017^[21]). وبالمثل أظهر مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الجنساني أن الأعراف الاجتماعية تعمل كعامل مساهم قوي كما يعتقد ٦٧٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عندما تعمل المرأة مقابل أجر سيعاني أطفالها (OECD, 2019^[22]).

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



ويهدد تزايد عمل الرعاية غير المأجور بتقييد النساء لدورهن الإيجابي إلى حد أكبر وترسيخ الأعراف الجنسانية الحالية في المنطقة. دراسة استقصائية حديثة²⁰ أجراها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) في السلطة الفلسطينية، أفادت بـ ٦٨٪ من النساء المستجيبات عن زيادة كبيرة في الواجبات المنزلية مقارنة بـ ٤٤٪ من الرجال في السلطة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه نظرًا لأن تدابير الاحتواء ستزيد من تعرض الرجال لعبء الأعمال المنزلية، فقد تمثل ذلك فرصة لتوزيع أكثر تكافؤًا للعمل المنزلي بين الجنسين. تشير المقابلات مع أصحاب المصلحة من المنطقة إلى أنه في حين أن تدابير الإغلاق ربما دفعت الرجال والفتيان إلى القيام بعمل أكثر بدون أجر، فإن هذه الظاهرة تقتصر إلى حد كبير على العائلات الحضرية والطبقة العليا والأكثر تعليمًا.²¹

العنف القائم على نوع الجنس

تشير الأرقام الرسمية إلى أن حوالي ٣٥٪ من النساء المتزوجات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تعرضن لعنف من الشريك الحميم في مرحلة ما من حياتهن، وهو أعلى قليلاً من المتوسط العالمي (UN Women/ESCWA, 2017^[53]). تقترح دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد بروموندو أن هناك اعتقادًا قويًا من قبل كل من النساء والرجال في بعض دول المنطقة بأنه يجب على النساء تحمل المعاملة العنيفة من قبل أزواجهن للحفاظ على تماسك الأسرة²² (UN Women/Promundo, 2017^[21]). قيل نفسي فيروس كورونا بررت ٣٤٪ و ٢٩٪ من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا من شمال إفريقيا ومن الشرق الأوسط على التوالي، استخدام العنف المنزلي في ظروف معينة (OECD, 2019^[22]). ويأتي العنف القائم على نوع الجنس بتكاليف اقتصادية عالية. في مصر قُدرت التكاليف الناجمة عن العنف الزوجي للنساء الناجيات وأسرهن بنحو ١٢٧ مليون يورو على الأقل سنويًا، وهذا فقط بناءً على تكلفة أحدث حادثة شديدة واجهتها المرأة (CAPMAS, NCW and UNFPA, 2016^[54]).

ستزيد تدابير الاحتواء المقترنة بالتباطؤ الاقتصادي من تعرض النساء للعنف المنزلي

تشير النتائج الظاهرة للعيان إلى أن تدابير الحجر تزيد من تعرض المرأة للعنف القائم على نوع الجنس. إن تدابير الإغلاق تزيد أيضًا من احتمالات وقوع حوادث عنف بالنسبة للنساء المحجوزين في المنزل مع المعتدين عليهم. في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية الأزمة لاحظت المنظمات غير الحكومية والحكومات زيادة في المكالمات التي تلقتها الخطوط الساخنة للإبلاغ عن العنف (Oxfam, 2020^[55]) وكذلك في عدد الحالات المبلغ عنها (Oxfam, 2020^[55]). في الأردن أعلنت إدارة حماية الأسرة عن زيادة بنسبة ٣٣٪ في حالات العنف المنزلي المبلغ عنها خلال الشهر الأول من الإغلاق. في تونس منذ بداية الحجر وحتى ٣ مايو، تم الإبلاغ عن ٦.٦٩٣ حالة عنف من خلال الخط الساخن الوطني للعنف المنزلي، بما في ذلك حالات العنف اللفظي والمعنوي والبدني والجنسي.

العواقب الاجتماعية والنفسية للجائحة التي تشمل الضغط والتوتر داخل الأسر وفقدان التفاعل الاجتماعي، يمكن أن تتفاقم بشكل كبير وتبرر الازدياد في حوادث العنف. يعتبر الرجال أرباب الأسر في السياق الاجتماعي وفي كثير من الحالات ضمن الأطر القانونية،²³ ولذلك قد تلعب العوامل الاقتصادية دورًا في جعل الرجال يشعرون بأنهم يواجهون تحديًا في مسؤولياتهم بسبب فقدان الوظيفة أو مصدر الدخل.

ويتفاقم هذا الضعف المتزايد للعنف الميني على نوع الجنس بحقيقة أن الوصول إلى الدعم للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس قد يواجه تحديًا بسبب القيود المفروضة على الحركة وحظر التجول. وفقًا لاتحاد النساء الأردنيات تم إغلاق العيادات الثلاث التي يستخدمها المركز لمساعدة الناجيات من العنف في جميع أنحاء البلاد، وتم تخفيض عدد العاملين في ملاجئ النساء بنسبة ٧٠٪ منذ بداية الأزمة (Oxfam, 2020^[55]). وبسبب الطبيعة الخاصة لعنف الشريك الحميم يصاحب ذلك أعاققة في الوصول إلى آليات العدالة الناجمة، وهو أمر جوهري لضمان الإنصاف الفعال ومنع المزيد من الانتهاكات. في حين يتم توفير استمرارية الخدمات غالبًا عبر الإنترنت أو من خلال الخطوط الساخنة، فقد لا تتمكن النساء وخاصة الأكثر تعرضًا للخطر منهن من الوصول إلى الإنترنت أو الهواتف، أو الخصوصية المطلوبة للاستفادة من تلك الخدمات أثناء وجودهن في الحجر الصحي.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



من المرجح أن تتعرض النساء المستضعفات بما في ذلك النساء الريفيات واللاجئات وخدم المنازل والنساء في المناطق المتضررة من النزاع، للاستغلال الجنسي بسبب وضعهم المالي الضعيف بشكل عام. تشير نتائج تقشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا إلى أن الأسر التي ترأسها النساء معرضة لمخاطر إضافية للعنف القائم على نوع الجنس (Care, 2020^[6]). تحذر هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أن التحرش الجنسي في الأماكن العامة قد يزيد أيضًا لأن الشوارع ووسائل النقل العام مهجورة أكثر بسبب تدابير الإغلاق القائمة (UN Women, 2020^[48]).

الصحة الجنسية والإيجابية للنساء والفتيات

قد تؤدي تعبئة الموارد للاستجابة للطوارئ الصحية لفيروس كورونا إلى اضطرابات في تقديم الخدمات الصحية الرئيسية للنساء والفتيات، بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية. أظهرت الأدلة من تقشي الأمراض السابقة مثل إيبولا وزيكا، أنه عندما تكون الخدمات الصحية مثقلة فإن وصول النساء إلى الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها مقيد (UN Women, 2020^[57]). وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان يوجد حاليًا ٨ ملايين امرأة حامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و١٥,٥ مليون امرأة في سن الإنجاب بحاجة إلى مساعدة إنسانية، وبسبب أزمة فيروس كورونا ستتفاقم المخاطر الموجودة سابقًا (UNFPA, 2020^[58]). علاوة على ذلك في شمال أفريقيا كان لدى ١٣٪ من النساء احتياجات تنظيم الأسرة لم يتم تلبيتها قبل الأزمة (OECD, 2019^[22]). وهذا يثير مخاوف بشأن الزيادة المحتملة في حمل المراهقات ووفيات الأمهات إذا لم يتم الاحتفاظ بالموارد الكافية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية طوال الأزمة. أبلغ الصندوق بالفعل عن نقص في الإمدادات وتعطل في تقديم الخدمات نتيجة لتدابير الإغلاق عبر المنطقة (UNFPA, 2020^[58]). كشفت دراسة استقصائية للقابلات في تونس أن حوالي ٥٠٪ من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية قد خفضت أو علقت عملياتها منذ بداية أزمة فيروس كورونا (UN Women, 2020^[59]).

استجابات السياسات العامة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتخذت الحكومات تدابير اقتصادية تهدف إلى التخفيف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية للأزمة على كل من الأسر والشركات. يهدف هذا القسم إلى تحليل استجابات السياسات العامة من منظور النوع الجنسي. ينظر هذا القسم في مدى إشراك المرأة في عمليات صنع القرار للاستجابة لفيروس كورونا ويسلط الضوء على جهود بلدان مختارة في التنسيق مع الأجهزة الوطنية للمرأة لتعميم احتياجات المرأة في تدابير الإغاثة الاقتصادية. كما يسلط الضوء على التدابير والمبادرات التي تستهدف على وجه التحديد دعم النساء طوال الأزمة ويقدم لمحة عامة عن الكيفية التي قد تؤثر بها الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية الأكثر شمولاً في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النساء بشكل خاص.

ضمان مشاركة متساوية للمرأة في الاستجابات للأزمة

على الرغم من أن النساء يشكلن غالبية العاملين الصحيين في العديد من دول العالم إلا أن النساء ليس لهن حضور كبير في هيئات صنع القرار في الاستجابة للأزمة الصحية والاجتماعية على مستوى العالم. تمثل النساء ٢٠٪ من أعضاء فريق العمل في لجنة الطوارئ التابعة لمنظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا و١٦٪ من أعضاء البعثة المشتركة لمنظمة الصحة العالمية والصين بشأن فيروس كورونا (Women in Global Health, 2020^[60]). نظرًا للطبيعة العاجلة للأزمة، يصبح من الضروري تضمين المؤسسات الجنسانية الوطنية في عمليات صنع القرار للاستجابات في حالات الطوارئ لتجنب تهميش الشواغل الجنسانية والعمليات الأساسية مثل تقييمات الأثر الجنساني. قد يؤدي الفشل في إدراج المرأة في طاولات صنع القرار إلى فقدان الحكومات والمنظمات الدولية للخبرة الجوهرية اللازمة للتأكيد على منظور المساواة بين الجنسين وتوجيه عمليات تعميم النوع الجنساني في الاستجابة للأزمات (OECD, 2016^[61] ; OECD/CAWTAR, 2014^[62]).



اتخذت العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات لإشراك النساء في صنع القرار فيما يتعلق باستجابة فيروس كورونا. ومع ذلك هناك مخاوف فيما يتعلق بالدول الأخرى التي لم تعط اهتمام يذكر لإشراك النساء في عمليات صنع القرار.

- تم تشكيل لجنة وطنية للأزمات في الجزائر تضم ممثلين عن وزارات مختلفة بما في ذلك وزارة التضامن الوطني والأسرة وشؤون المرأة. سيُتيح ذلك للجنة تعميم منظور المساواة بين الجنسين في خواطرها. كما تم إنشاء وحدات الأزمات عبر القطاعات على مستوى المحافظات لتنفيذ ورصد الاستجابة للأزمة والتي تشمل أصحاب المصلحة الذين يمثلون جميع القطاعات المعنية.
- في تونس تعمل وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بشكل وثيق مع وزارة المالية في أنشطة الاستجابة للأزمات التي تستهدف النساء والفئات المعرضات للخطر.
- في مصر يعد المجلس القومي للمرأة جزءًا من اللجنة المكلفة بتصميم إجراءات مناسبة للتخفيف من أثر الأزمة على العاملات في القطاع غير الرسمي. أصدر المجلس القومي للمرأة موجز السياسات يلخص فيها الاقتراحات حول كيفية تعميم احتياجات المرأة في مجالات الصحة والحماية الاجتماعية والتدابير الاقتصادية للاستجابة للأزمة الحالية، وتتضمن ركيزة حول البيانات المصنفة حسب نوع الجنس المتعلقة بالأزمة (NCW, 2020^[63]). أطلق المجلس القومي للمرأة مؤخرًا متعقب للسياسات لرصد إجراءات السياسة التي اتخذتها الحكومة للاستجابة لاحتياجات المرأة في سياق تفشي فيروس كورونا أسبوعيًا. رئيسة المجلس القومي للمرأة هي أيضا جزء من لجنة الطوارئ الحكومية المشكلة لمنع انتشار الجائحة.
- في لبنان تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع عدد من الوزارات لضمان استهداف النساء بشكل مناسب في مختلف مكونات استجابة فيروس كورونا، بما في ذلك الحماية الاجتماعية وبرمجة التحويلات النقدية وقضايا العنف المنزلي.
- في المغرب تم حشد هياكل التنسيق القائمة بين الوزارات لدعم الاستجابات السياسية المراعية للاعتبارات الجنسانية تجاه الأزمة.
- أصدرت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة موجز السياسات يقدم توصيات بشأن تكامل الاهتمامات المتعلقة بالجنسين في الاستجابة (JNCW/UN Women, 2020^[64]). ومع ذلك لم ينعكس هذا حتى الآن في استراتيجية الحكومة. هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن تقدم المساعدة التقنية والتوجيه الاستراتيجي لأصحاب المصلحة الوطنيين المسؤولين عن تصميم وتنفيذ استجابة الحكومة بشأن دمج المنظور الجنساني وجمع البيانات المصنفة حسب الجنس وتحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال منظور جنساني.

في بعض البلدان تلعب النساء أيضًا دورًا مهمًا في قيادة المؤسسات الأخرى المشاركة في الاستجابة للأزمات، مثل البنوك المركزية أو النقابات المهنية.

- في مصر أطلقت إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات بالبنك المركزي والتي ترأسها عنصر نسائي، مبادرة مشتركة مع اتحاد البنوك المصرية لدعم الحكومة في تمويل التحويلات النقدية الشهرية للعمال غير النظاميين. وبالنظر إلى أن ٨٠٪ من مديري المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك المصرية من النساء، فإن هذا يمثل مجالًا رئيسيًا يمكن أن تساهم فيه القيادات النسائية بنشاط في تشكيل ودعم الاستجابات المالية للأزمة.

تدابير تستهدف النساء على وجه التحديد

حتى الآن عدد قليل فقط من إجراءات السياسات العامة ركزت بشكل خاص على دعم المرأة في التعامل مع الانعكاسات الاقتصادية للأزمة.

- اتخذت عدة حكومات إجراءات هادفة تجاه النساء العاملات في القطاع العام، بما في ذلك منحهن إجازة مدفوعة الأجر كما هو الحال في العراق.²⁴

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- في مصر زادت الحكومة المدفوعات الشهرية لقادة المجتمع من النساء في المناطق الريفية من ٣٠٠ جنيه مصري (٢٢ دولار أمريكي) إلى ٩٠٠ جنيه مصري (٥٧ دولار أمريكي).
 - في السلطة الفلسطينية تم اتخاذ تدابير لدعم العاملات اللواتي لديهن مسؤوليات رعاية الأطفال بعد أن اضطرت المدارس ودور الحضانة إلى الإغلاق. على وجه الخصوص أصدرت الحكومة تعليمات للشركات للسماح للنساء العاملات مع أطفال دون سن ١٠ سنوات بأخذ إجازة مدفوعة الأجر أو تقديم ترتيبات عمل مرنة لهم. تم تنفيذ إجراءات مماثلة في مصر حيث مُنحت النساء الحوامل أو أمهات الأطفال تحت سن ١٢ سنة إجازة استثنائية بموجب قرار وزاري يهدف إلى تمكين جميع الأمهات العاملات من أداء واجباتهن الأسرية دون أن يفقدن عملهن. ومع ذلك قد يُنظر أيضًا إلى هذه التدابير على أنها تعزز الرأي الشائع عن الأجناس حيث تقع مسؤوليات رعاية الأطفال على عاتق النساء فقط حتى عندما يعمل كلا الوالدين.
 - في تونس توصلت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن إلى اتفاق مع بنك التضامن التونسي لمنح عاملات المنازل إمكانية التعاقد على قروض تصل قيمتها إلى ١.٠٠٠ دينار تونسي (٣٤٥ دولارًا أمريكيًا) ويتم سدادها بشروط تفضيلية، كمسعى للحد من التداعيات الاقتصادية للأزمة على النساء في هذه الفئة المستضعفة.
- يتم تقديم الدعم إلى رائدات الأعمال في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بطرق عديدة من قبل الحكومات بدعم من المنظمات الدولية.
- في مصر تقدم وزارة التجارة والصناعة بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم المالي والتقني للشركات التي تقودها النساء، وذلك من خلال الخدمات الاستشارية وتطوير منصات على الإنترنت. وقد تم التركيز بشكل خاص على تطوير آليات الدعم لتمكين رائدات الأعمال للوصول إلى التسويق الإلكتروني لبيع منتجاتهن من المنزل. تعكف وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية على رقمنة برنامجها التدريبي الخاص بزيادة الأعمال الذي يستهدف رائدات الأعمال للسماح باستمرار الوصول إلى مواد التدريب طوال فترة الأزمة. كما أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أيضًا حزمة من البرامج التعليمية لدعم المرأة في مجالات التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.
 - في المغرب أطلق البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية برنامجًا تدريبيًا عبر الإنترنت يستهدف صاحبات المشاريع كجزء من مبادرة الاتحاد الأوروبي للإدماج المالي. ستوفر الدورات التدريبية للنساء آليات إدارة الأزمات والتسويق الرقمي لتعزيز قدرتهن على الصمود خلال الأزمة والاستعداد لما بعدها. بالإضافة إلى ذلك أطلقت جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب (AFEM) منصة "معا ضد Covid"، والتي توفر معلومات عن الآليات الأساسية لإدارة الأعمال التي تقودها النساء بشكل أفضل خلال فترة الأزمة، بما في ذلك الوقاية من المخاطر ودعم إجراءات للموظفات بالإضافة إلى معلومات حول منصات التدريب عبر الإنترنت.
 - في تونس توفر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التدريب والتوجيه لرائدات الأعمال باستخدام منصات على الإنترنت. تعمل المنظمة في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين لتعديل خطط عمل المساعدة التقنية وأولوياتها للاستجابة للاحتياجات المتغيرة في ضوء الأزمة.
 - في السلطة الفلسطينية تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنشاط مع وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد الفلسطينية لجمع بيانات على المستوى الشامل عن الأثر الاقتصادي للأزمة على رائدات الأعمال من أجل إثراء السياسات والبرامج لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. كما أنها تسهل اللقاءات بين الحكومة وجمعيات سيدات الأعمال لضمان إدراج احتياجات رائدات الأعمال بشكل أفضل في الاستجابة للأزمة. تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني المشورة الفنية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء بشأن التسويق الرقمي أثناء الأزمات والتخطيط المستمر للأعمال لضمان استدامتها أثناء الأزمة وبعدها.
 - تقوم عدة منظمات دولية بما في ذلك منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس من خلال دراسات استقصائية عن كيفية تأثر



رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأعمالهن بالأزمة وكذلك بشأن احتياجاتهن ومطالبهن لمساعدتهن على التعامل مع الأزمة.

وقد ركزت معظم الجهود التي تستهدفها الحكومات تجاه النساء على معالجة تصاعد العنف القائم على نوع الجنس وتقديم الدعم للضحايا خلال الجائحة. يلعب المجتمع المدني والمنظمات الدولية دورًا بارزًا في دعم واستكمال هذه الجهود.

• في تونس حيث تدابير الاحتواء والقيود المفروضة على الحركة تمنع النساء من ضحايا العنف المنزلي من الوصول إلى منشأة الدعم التقليدية بما في ذلك ملاجئ النساء، قامت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بفتح مركزًا جديدًا لتوفير مساحة للحجر الصحي الذاتي لناجيات من العنف القائم على نوع الجنس لمدة ١٤ يومًا قبل التوجه إلى الملاجئ التقليدية. وبالتوازي مع ذلك تم تمديد ساعات عمل خط المساعدة الوطني لمكافحة العنف المنزلي إلى ٢٤/٧، وتم إطلاق خدمة دعم نفسي مجاني عبر الهاتف لضحايا العنف. بالإضافة إلى ذلك أطلق الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (UNFT) خدمة هاتفية للمساعدة القانونية للنساء المعرضات للخطر أو الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس خلال فترة الاحتواء.

• في المغرب قامت اللجنة الوطنية لدعم ضحايا العنف من النساء (CNPCFVV) التابعة لوزارة العدل، بالتعاون مع المجلس الأوروبي، بإعداد فيلم قصير للتوعية حول العنف ضد المرأة في سياق تدابير الاحتواء بسبب فيروس كورونا. صمم الاتحاد الوطني للمرأة المغربية (UNFM) تطبيقًا قابلاً للتنزيل على الهواتف الذكية يسمح بتحديد عنوان ضحية العنف في حالة نداء استغاثة. تعمل هذه المنصة بالشراكة مع وزارة العدل وكذلك مع الدرك الوطني والشرطة. في مدينة كلميم أعلن المدعي الملكي عن إنشاء منصة على الإنترنت تمكن النساء والأطفال من ضحايا العنف من تقديم شكاوى عن بعد خلال فترة الاحتواء.

• في لبنان أقامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي خطاً ساخناً جديداً للعنف المنزلي في أعقاب زيادة في دعاوى العنف المنزلي المبلغ عنها منذ بداية تدابير الإغلاق. الخط الساخن المرتبط مباشرة بغرفة عمليات قوى الأمن الداخلي يهدف إلى تسهيل الاستجابة السريعة لحالات العنف المنزلي. وقد رافق ذلك تعميم من النائب العام لمحكمة النقض يطلب من الشرطة القضائية فتح سجلات فورية لجميع حالات العنف المنزلي المبلغ عنها، بما في ذلك تلك التي ليس لديها شهود. تعمل منظمة أبعاد غير الحكومية لحقوق الإنسان مع الحكومة لتوزيع طقم أدوات تحتوي على الضروريات الأساسية ومنتشورات الدعم ومعلومات الاتصال بخط المساعدة لدعم وإبلاغ النساء اللواتي يواجهن مخاطر العنف المنزلي (Trevo, 2020^[65]). كما يتعاون مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان مع العديد من منظمات المجتمع المدني لإطلاق مبادرة الرسائل الرقمية التي تهدف إلى نشر المعلومات ذات الصلة بخيارات الدعم المتاحة للنساء ضحايا العنف القائم على نوع الجنس.

• في الأردن عقب إغلاق المساحات الآمنة للنساء والفتيات التابعة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتعليق الأنشطة في المراكز المجتمعية، تعمل المفوضية على تكييف طرق برامجها لمواصلة توفير الحماية والدعم للنساء اللاجئات من ضحايا العنف القائم على نوع الجنس.

• في السلطة الفلسطينية أصدر مجلس الوزراء قراراً يتألف من ١٣ إجراءً لضمان سلامة الضحايا من النساء والناجيات من العنف أثناء الأزمة. تضمنت الإجراءات دعوة الحكومة إلى اعتبار تقديم خدمات للضحايا من النساء والناجيات كخدمات أساسية، ودعوة وزارة الصحة لإجراء اختبار فيروس كورونا للنساء وأطفالهن قبل إحالتهم إلى الملاجئ، ودعوة الشرطة لضمان سلامة النساء من ضحايا العنف حتى صدور نتيجة اختبار، ودعوة الملجأ ووزارة الصحة للتعاون لتوفير مواقع الحجر الصحي داخل الملاجئ القائمة.²⁵

كما تم تنفيذ تدابير خاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة.

• أنشأت وزارة الصحة العامة اللبنانية بالأشتر ك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لجنة لمعالجة القضايا المتعلقة بالحمل في سياق جائحة فيروس كورونا. ستضع اللجنة نظاماً لرصد صحة النساء الحوامل ولتفصيل بروتوكولات تشغيل محددة لمقدمي الرعاية الصحية وإنتاج مواد توعية تستهدف النساء الحوامل.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- نفذت الحكومة المصرية تدابير تعطي الأولوية لاحتياجات الأمومة للنساء ولا سيما الحوامل وأمهات الأطفال ذوي الإعاقة. وعلى وجه الخصوص اتخذت وزارة الصحة والسكان خطوات لتوزيع وسائل تنظيم الأسرة (مثل موانع الحمل) لمدة ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى خدمات رعاية الصحة الإنجابية للنساء.
- كنف صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده من أجل الحفاظ على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المناطق المتأثرة بالصراع (UNFPA, 2020^[58]). في سوريا يتم التنسيق مع وزارة الصحة لإدامة الرعاية قبل الولادة وبعدها، بما في ذلك من خلال دعم إنشاء عيادات متنقلة مخصصة لتلبية احتياجات النساء الحوامل. في اليمن يقدم الصندوق الدعم لقسم الصحة الإنجابية في مستشفى الإحالة الرئيسي في البلاد لعلاج حالات فيروس كورونا.

الاستجابات الاقتصادية العامة

إلى جانب تدابير الصحة العامة اعتمدت معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة من السياسات المالية والنقدية للمساعدة في تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية للجائحة على الشركات والأسر. يهدف هذا القسم إلى تحليل كيفية تأثير تنفيذ هذه التدابير العامة على النساء في جميع أنحاء المنطقة. على الرغم من أن هذه التدابير لا تستهدف النساء بشكل مباشر إلا أن لها آثارًا جنسانية. ويمكن للحكومات أن تغتنم هذه الفرصة للأخذ في الحسبان تعميم هذه الاعتبارات الجنسانية في تحديث ومراجعة هذه التدابير، ولا سيما في مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التي لديها نسبة عالية من العمالة النسائية

اتخذت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات لدعم رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تكون هذه التدابير ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء حيث أن الغالبية العظمى من النساء العاملات في القطاع الخاص في المنطقة تتركز في الأعمال الصغيرة الحجم.

- تم القيام بتسهيلات مالية مخصصة في العديد من البلدان لمساعدة الشركات الصغيرة على معالجة العواقب قصيرة المدى لانتشار المرض وزيادة فرص بقاء الأعمال. في الإمارات العربية المتحدة تم نشر الضمانات الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة، بينما في تونس تم إنشاء صندوق بقيمة ٣٠٠ مليون دينار تونسي (١٠٣ مليون دولار أمريكي) للتسهيلات المالية لدعم وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة. في معظم البلدان تم تأجيل سداد القروض والائتمان من ٣ إلى ٦ أشهر للشركات الصغيرة والمتوسطة. في مصر أطلق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (MSMEDA) قرضًا استثنائيًا لمساعدة المشروعات الصغيرة على تجاوز الأزمة ودعم احتياجات السيولة لتغطية تكاليف التشغيل والإنتاج. قد يكون هذا ذا أهمية خاصة للمبادرات التي تفوقها النساء والتي مثلت ٦٩٪ من المشاريع التي تدعمها جهاز تنمية المشروعات في عام ٢٠١٩.²⁶
- بُذلت الجهود أيضا لتعزيز فرص إعادة تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة. هذا هو الحال في المغرب حيث اتخذ البنك المركزي تدابير لتعزيز برنامج إعادة التمويل المحدد لصالح المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال دمج ائتمان التشغيل بالإضافة إلى ائتمان الاستثمار وزيادة وتيرة إعادة تمويلها.
- في مصر أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية (FRA) عن مجموعة من التدابير لمساعدة أنشطة التمويل الصغير، بما في ذلك تقديم خدمات مالية مجانية للعملاء المنتظمين وتأجيل ٥٠٪ من المدفوعات بدون عقوبة وتخفيض الرسوم الإدارية للتمويلات الحالية. ستفيد هذه الإجراءات النساء في المقام الأول واللواتي تشكلن ٧٠٪ من المستفيدين من القروض الصغيرة في ٢٠١٨ (UNFPA, 2020^[58]).

بالإضافة إلى ذلك تقدم حزم التحفيز الاقتصادي التي تم الإعلان عنها في العديد من البلدان مساعدة موجهة للقطاعات التي لديها قوة عاملة كبيرة من الإناث. على وجه الخصوص في قطاع التصنيع الذي تأثر بشدة من الأزمة، تستخدم بعض القطاعات الفرعية مثل صناعة الملابس قوة عاملة كبيرة للغاية من الإناث. كانت أكثر أشكال الدعم شيوعًا للشركات في هذه القطاعات هي تدابير الإعفاء الضريبي. في المملكة العربية السعودية تم منح خصم ٣٠٪ على فواتير الخدمات العامة لقطاعي التصنيع والزراعة. كما علقت عُمان ضرائب البلدية والرسوم الحكومية ومدفوعات الإيجار لجميع الشركات في المناطق الصناعية لمدة

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



ثلاثة أشهر. من المتوقع أن تساعد مثل هذه التدابير الشركات على تجنب الاضطرار إلى اللجوء إلى عمليات التسريح المفردة، والتي من المحتمل أن تؤثر بشكل غير متناسب على الموظفين. ويرجع ذلك إلى التحيزات القائمة بين الجنسين والتي تشكل سياسات الشركات التي تعطي الأولوية للعمال الرجال، ولكن أيضاً خصائص توظيف الإناث قد تجعل وظائف المرأة أكثر عرضة للاستغناء (يرجى الاطلاع على القسم الخاص بالتوظيف). ومع ذلك ليست كل الاقتصادات في المنطقة في وضع يمكنها من إدخال تدابير تخفيف الضرائب هذه، بغض النظر عن استجابتها للاعتبارات الجنسانية. في بعض البلدان مثل لبنان التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية حادة قبل تفشي فيروس كورونا، أصبح مجال الحلول المالية متقلاً بشكل كبير.

دعم العمال الذين يواجهون فقدان العمل والدخل

يوضح الجزء الأول من هذا الموجز أن النساء معرضات بشكل خاص لفقدان العمل والدخل نتيجة للأزمة. لذلك من المرجح أن تكون السياسات التي تهدف إلى حماية العمال والحفاظ على مستويات المعيشة في حالات فقدان الدخل ذات أهمية خاصة بالنسبة للنساء. وقد اعتمدت العديد من الحكومات تدابير دعم الدخل لتخفيف الخسائر في الأجور.

- في البحرين سيتم دفع رواتب موظفي القطاع الخاص المسجلين لدى المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعي حتى نهاية يونيو ٢٠٢٠.

- في الأردن تم تنفيذ برنامجين للحفاظ على أجور الموظفين سواء في الشركات وبغض النظر عن تسجيلها في مؤسسة الضمان الاجتماعي حتى ٥٠٠ دينار أردني (٧٠٥ دولار أمريكي). يجب على أصحاب العمل الاستمرار في دفع ٢٠٪ من الأجور وبمبلغ أقصى ٢٥٠ دينار أردني (٣٥٢ دولار أمريكي) لكل موظف. في إطار البرنامج الثاني الذي يستهدف الشركات التي لم تشارك في مؤسسة الضمان الاجتماعي، سيحصل الموظفون على ١٥٠ دينار أردني (٢١١ دولار أمريكي).

- في المغرب سيحصل الموظفون الرسميون المسجلون لدى صندوق التقاعد الوطني الذين فقدوا وظائفهم في الأزمة على بدل شهري قدره ٢.٠٠٠ درهم (٢٠٠ دولار أمريكي) لمدة ثلاثة أشهر، مقدمة من الصندوق الخاص لإدارة جائحة فيروس كورونا. سيتمكن هؤلاء الموظفون أيضاً من الاستفادة من التأجيل في تأريخ سداد استحقاق الانتماءات المصرفية (انتماء المستهلك وائتمان المشتري) حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠. بالإضافة إلى ذلك تتولى الدولة والقطاع المصرفي مسؤولية جميع الفوائد المؤقتة الناتجة عن تأجيل الاستحقاقات الانتمائية المتعلقة بالسكن والاستهلاك للأفراد الذين شهدوا انخفاض دخلهم نتيجة للأزمة للفترة من مارس إلى يونيو ٢٠٢٠.

كما تم تمديد إعانات البطالة والإجازات المرضية في العديد من البلدان.

- في الأردن يمكن للعاملين في قطاعات السياحة والنقل والتجارة في إجازة غير مدفوعة الأجر بسبب انقطاع النشاط من خلال التقدم بطلب لأصناف إعانات البطالة.

- في لبنان حيث تشكل النساء ٨٠٪ من موظفي التمريض، منحت الحكومة إجازة مرضية مدفوعة للعاملين في المجال الطبي في المستشفيات.

تم فرض قيود على الفصل من الخدمة في بعض البلدان لحماية الموظفين في خضم الأزمة. قد تكون هذه التدابير أساسية في حماية عمل النساء حيث من المرجح أن تتأثر وظائف النساء بالتقليصات وحالات التسريح في أوقات الأزمات.

- في المملكة العربية السعودية لا يُسمح للشركات المستفيدة من أي نوع من الإعانات الحكومية بإنهاء عقود الموظفين على أساس حدوث قوة القاهرة.

- في الأردن يحدد قرار الدفاع رقم ٦ الصادر عن الحكومة قواعد صارمة بشأن الظروف التي يُسمح فيها لصاحب العمل بإنهاء عقد العمل أثناء الإغلاق.²⁷

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- في قطر تنظم وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية الترتيبات التعاقدية لحماية العمال. بينما يُسمح لأصحاب العمل بإنهاء عقود الموظفين أثناء الأزمة فإنهم يخضعون لعدد من الالتزامات بما في ذلك احترام فترة الإشعار الإلزامي ودفع جميع مستحقاتهم وكذلك الاستمرار في توفير السكن و/أو الغذاء و/أو البدلات النقدية للموظفين بموجب الشروط المنصوص عليها في عقد العمل وتغطية تكاليف عودة الموظفين المهاجرين إلى بلادهم.
- كما أدخلت و/أو مددت بعض البلدان ترتيبات عمل مرنة لمواصلة تقديم الأمن الوظيفي للعمال بمن فيهم النساء. إن استمر اعتماد ممارسات عمل مرنة في كل من القطاعين العام والخاص بعد الأزمة، يمكن أن يمثل فرصة لتمكين المرأة اقتصادياً على المدى الطويل حيث ستحصل النساء في جميع أنحاء المنطقة على مزيد من المرونة للمشاركة في القوى العاملة.
- في مصر حيث تعمل امرأة من كل امرأتين في القطاع العام (UNFPA, 2020^[58]) أعلنت الحكومة أن العمل عن بعد سيتم تطبيقه على موظفي القطاع العام.
- تم اتخاذ خطوات مماثلة في عمان حيث كان ٧٠٪ من موظفي الحكومة يعملون من منازلهم خلال فترة تدابير الاحتواء.
- اعتمدت الحكومة التونسية أيضا ساعات عمل جديدة للقطاع العام في شكل " مناوبة واحدة" بخمس ساعات عمل إما من الساعة ٨ صباحا إلى ١ ظهرا أو من ٩:٣٠ صباحا إلى ٢:٣٠ مساء لتفادي الاكتظاظ في الإدارة وفي وسائل النقل العام.
- في المغرب بعد الإعلان عن الإغلاق أصدرت وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري تعميماً يسهل استخدام العمل عن بعد وترتيبات العمل المرنة الأخرى من أجل إبقاء الإدارات العامة مفتوحة مع وجود الموظفين الأساسيين فقط في الموقع.
- أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة لائحة تحدد الوجود الفعلي لموظفي شركات القطاع الخاص بنسبة ٣٠٪ من إجمالي القوى العاملة. كما تذكر اللائحة مجموعات محددة من الموظفين الذين يجب تقديم ترتيبات العمل عن بعد لهم على سبيل الأولوية، بما في ذلك النساء الحوامل والنساء اللواتي لديهن أطفال صغار.
- تلعب النقابات العمالية في جميع أنحاء المنطقة دوراً مهماً في حماية العمال طوال الأزمة. وتتسم هذه المبادرات بأهمية خاصة بالنسبة للمرأة، التي تكون حقوقها واحتياجاتها أكثر عرضة للتجاهل من قبل أصحاب العمل خلال الأزمة.
- في تونس توصلت منظمات العمال وأصحاب العمل الرئيسية (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل) إلى اتفاق مع الحكومة لمواصلة دفع الأجور الكاملة للموظفين في العديد من القطاعات²⁸ حيث تشكل النساء حصة مهمة من القوى العاملة، بما في ذلك الزراعة وصناعة الملابس.
- في الأردن وعقب قرار الحكومة بتعليق جميع المؤسسات الخاصة والعامة، أنشأ اتحاد المعلمين صندوقاً بما يقارب ٧٠٥ آلاف دولار أمريكي لدعم العمال الذين فقدوا دخلهم بسبب الجائحة.
- في السلطة الفلسطينية يعمل الاتحاد العام لعمال فلسطين بشكل وثيق مع وزارة العمل وساهم في الصندوق الوطني لتقديم المساعدة المالية لحوالي ٤٠.٠٠٠ عاملة وعامل تضرروا من الجائحة.
- في الكويت يعمل الاتحاد العام لعمال الكويت بشكل وثيق مع الهيئة العامة للقوى العاملة لمعالجة القضايا المحددة التي تواجه العمال المهاجرين خلال الجائحة، بما في ذلك تصاريح الإقامة المنتهية الصلاحية وتأخر دفع الأجور وظروف المعيشة المكتظة (Connel, 2020^[68]).
- دعت النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية حكومات البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الى ضمان الحماية الكافية للعمال المهاجرين (بما في ذلك عاملات المنازل) في استجابة فيروس كورونا (Business & Human Rights Resource Centre, 2019^[69]). وتشمل المطالب تزويد العمال بمعدات وقائية مناسبة وضمان استمرارهم في تلقي الحد الأدنى للأجور وحصولهم على فرص متساوية في الفحص والمساعدة الطبية.



دعم عمال القطاع غير الرسمي

توفير وتعزيز دعم الدخل للعمال الذين يواجهون فقدان الوظائف يمثل تحديًا في المنطقة حيث ٦٨٪ من العمالة غير رسمية (Bonnet, 2019^[70]). في حين أن التوظيف غير الرسمي هو مصدر أكبر للوظائف للرجال (٦٩٪) من النساء (٦٢٪) (Bonnet, 2019^[70])، فإن الوجود المفرط للنساء في الفئات الأكثر تعرّضًا ضمن الوظائف غير الرسمية يسلب الضوء على الحاجة إلى تخصيص تدابير أكثر لضمان إدراج النساء بشكل كاف في الاستجابة الاقتصادية.

اتخذت عدة حكومات خطوات لتقديم المساعدة الاجتماعية للعمال غير الرسميين.

- في مصر خصصت وزارة القوى العاملة ٥٠ مليون جنيه مصري (٢,٩ مليون دولار أمريكي) للعمال غير النظاميين الذين فقدوا وظائفهم بسبب فيروس كورونا. بموجب هذه المبادرة تم العثور على ما يقرب من ١,٥ مليون عامل في جميع أنحاء البلاد مؤهلين للحصول على مساعدة مالية شهرية بقيمة ٥٠٠ جنيه مصري (حوالي ٣٢ دولارًا أمريكيًا) نقدًا. وبحسب الوزارة فإن ٤٠٪ من العمال المشمولين هم من النساء. كما تم دعم هذه المبادرة من خلال مبادرة مشتركة بين البنك المركزي المصري واتحاد البنوك لتعبئة ٥٣٠ مليون جنيه مصري (٣٣,٧ مليون دولار أمريكي) كجزء من ميزانيات البنوك المخصصة للمسؤولية الاجتماعية للشركات لتمويل هذه البدلات الشهرية.
- في الأردن تم تخصيص ٢٧ مليون دينار أردني (٣٨ مليون دولار أمريكي) لصندوق المعونة الوطنية لتنفيذ برنامج دعم المساعدات النقدية المؤقتة للعاملين بأجر يومي. وقد استفادت من هذه المبادرة أكثر من ٢٠٠ ألف أسرة من العمال بأجر يومي كجزء من المرحلة الأولى من البرنامج.
- اعتمد المغرب وتونس حزمة تعويضات لمرة واحدة لتوفير الإغاثة للأسر العاملة في القطاع غير الرسمي. في المغرب تتراوح الإعانات من ٨٠٠ درهم مغربي (٧٨ دولار أمريكي) للأسر المكونة من شخصين أو أقل إلى ١.٢٠٠ درهم مغربي (١١٧ دولار أمريكي) للأسر التي تضم أكثر من أربعة أشخاص. كما يستهدف البرنامج العمال غير الرسميين الغير مشمولين بخطة المساعدة الاجتماعية الوطنية. في تونس ستحصل الأسر التي لا يشملها أي برنامج للتأمين الاجتماعي على مبلغ ٢٠٠ دينار تونسي (٦٨ دولارًا أمريكيًا) في حين ستخصص للأسر المسجلة بموجب نظام الضمان الاجتماعي ٥٠ دينارًا تونسيًا (١٧ دولارًا أمريكيًا).
- في السلطة الفلسطينية أنشأت الحكومة صندوقاً وطنياً لدعم العاملين بأجر يومي وأعمال القطاع غير الرسمي. ويقدر أنه تم تسجيل ٩.٠٠٠ شركة غير رسمية وأن ٢٠٠.٠٠٠ أسرة ستتم مساعدتها من خلال هذا البرنامج.²⁹

دعم السكان الأكثر تعرّضًا للخطر

في حين أن تفشي الجائحة يهدد سبل عيش العديد من شرائح المجتمع، فإن انخفاض متوسط الدخل وانخفاض متوسط الثروة ومسؤوليات رعاية أكبر والتعرض المفرط لفقدان الوظائف الذي تواجهه النساء تجعلهن أكثر عرضة ليجدوا أنفسهن في مواقف غير محصنة. لذلك فإن إجراءات السياسة العامة الموجهة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض ستكون ذات أهمية خاصة للتخفيف من الأثر الاقتصادي لأزمة فيروس كورونا على النساء والفتيات.

اتخذت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات لتوفير سبل أسهل لمساعدة الأسر منخفضة الدخل بما في ذلك اللاجئين. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات في توسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية أو وضع تدابير مساعدة اجتماعية مخصصة. قصد عدد من دول المنطقة برامج التحويلات النقدية للأسر الأكثر تعرّضًا للخطر. تستخدم معظم هذه البرامج شكلاً من أشكال الاستهداف، غالبًا لتحديد العائلات التي ليس لها معيل ذكر أو أفرادها البالغون غير قادرين على العمل (كبار السن والمعوقين والأرامل) (IPC-IG, 2019^[71]).

- في الأردن تم تسجيل ٢٥.٠٠٠ أسرة جديدة في برنامج الدعم التكميلي "تكافل". بالإضافة إلى ذلك اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات لضمان استمرار وصول الخدمات الصحية الوطنية للاجئين غير المشمولين بآليات الحماية الاجتماعية الوطنية. تعمل الحكومة أيضًا مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إنشاء حزمة "شبكة أمان" للمساعدة النقدية لعائلات اللاجئين بما يتماشى مع أولويات وقدرات الاستجابة الطارئة لوزارة التنمية الاجتماعية (UNHCR, 2020^[72]).

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- في مصر تم توسيع برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية ليشمل ١٦٠.٠٠٠ أسرة إضافية. ومن المرجح أن يفيد ذلك النساء اللاتي فعليًا يمثلن ٨٨٪ من المستفيدين من البرامج في مصر. كما تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على إطلاق تقييم التهميش الجنساني عبر برامج المساعدة الاجتماعية.³⁰
 - أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية في نهاية مارس عن إطلاق إجراءات استثنائية للمساعدة الاجتماعية تستهدف الأسر الأكثر حرمانًا. يشمل المستفيدون الأسر المسؤولة عن رعاية الأبناء بالتبني أو المسنين أو المعوقين والأسر المسجلة في برنامج إعانات الأسر المحتاجة.
 - في المملكة العربية السعودية خصصت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ٥٠٠ مليون ريال سعودي (١٣٣ مليون دولار أمريكي) للصندوق السعودي للتنمية لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من آثار الأزمة، بما في ذلك كبار السن والأرامل والمعوقين وأسرة السجناء والمطلقات.
 - في السلطة الفلسطينية أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية مع القطاع الخاص صندوقًا وطنيًا بقيمة ١٧ مليون شيكل (٤,٨٥ مليون دولار أمريكي) ("صندوق وقفة عز")، لتقديم المساعدة المالية لدعم الأسر الأكثر تعرضًا للخطر، بما في ذلك اللاجئين والعمال المتضررين من الجائحة.
- يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا رئيسيًا في تسهيل التحويلات النقدية الاستثنائية للأسر و/أو العمال غير المسجلين في خطط الحماية الاجتماعية التقليدية.
- في المغرب تم إنشاء منصة إلكترونية لتمكين العمال غير الرسميين غير منتسبين إلى نظام المساعدة الطبية "راميد" من التقدم بطلب للحصول على تعويض مالي بموجب خطة الاستجابة لفيروس كورونا.
 - يدرس الأردن أيضًا تطبيق خيار التسجيل عبر الإنترنت لتسريع تسجيل ٢٥.٠٠٠ أسرة إضافية في إطار برنامج الدعم التكميلي "تكافل". كما تستكشف الحكومة استخدام المدفوعات الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية وهو أمر مهم بشكل خاص خلال هذه الأزمات.
 - تم بالفعل تنفيذ مبادرات باستخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية في تونس، حيث تم إنشاء تطبيق محمول يسمى "احميني" في عام ٢٠١٩ لتمكين إدماج ٥٠٠.٠٠٠ امرأة ريفية في تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (Tiss, 2019^[73]). ومع ذلك لا يزال هناك مجال للتوسيع بهدف الاستفادة من إمكانات التقنيات الرقمية. حتى الآن لم تسجل سوى ١٥.٠٠٠ من النساء المستهدفات في احميني.
 - في الأردن تعتمد المنظمات الدولية العاملة في مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين على التكنولوجيا لمتابعة الوصول إلى اللاجئين خلال فترة الإغلاق. ومن الأمثلة على ذلك نظام الصرف النقدي على سلسلة الكتل التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي مكن أكثر من ٢٠٠ لاجئة مشاركة في برامج النقد مقابل العمل من الاستمرار في تلقي النقود.
- وتشمل الاستراتيجيات الأخرى المعتمدة الدعم العيني للأسر التي في حاجة ماسة. تم إطلاق حملات توزيع للضروريات الأساسية (الغذاء ومنتجات النظافة، وإلخ) في العديد من البلدان. في حين أن هذه التدابير لا تستهدف النساء بشكل صريح ولكن من المرجح أن يستفدن منها إلى حد كبير حيث أنهن متواجدات بشكل كبير بين الأسر الضعيفة.
- في الأردن أعلنت مؤسسة الضمان الاجتماعي أنها ستوفر طروداً غذائية لما يزيد عن ١٠٠.٠٠٠ أسرة معرضة التي تشمل عضواً فوق ٧٠ سنة و/أو عمال عرضيين. بالإضافة إلى ذلك في إطار حملة "الدفع اليومي علينا" التي أطلقتها منصة نوى بمبادرة من مؤسسة ولي العهد، تم توزيع ٦٣.٠٠٠ طرد غذائي على أسر العمال ذوي الأجر اليومي.
 - أطلقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية مبادرة مماثلة لتزويد الأسر الفقيرة المسجلة في قاعدة بيانات برنامج التحويلات النقدية الرئيسية بسلال غذائية تقدر قيمتها بـ ١٥ دولاراً أمريكياً.
- بالإضافة إلى تدابير السياسة العامة تم إطلاق العديد من المبادرات من قبل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية لدعم الفئات المعرضة من السكان بما في ذلك النساء، للتعامل مع عواقب الأزمة. على وجه الخصوص دفعت الجائحة جمعيات المهن في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الشراكة مع أصحاب المصلحة في التنمية المحلية والدولية للوصول إلى السكان الأكثر تعرضاً للمخاطر.



- في مصر يدعم اتحاد الصناعات المصرية مبادرة صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تستهدف ٥٠.٠٠٠ امرأة وتهدف إلى توفير المعدات الطبية الوقائية للعمليات الصحية في الخطوط الأمامية، وكذلك حقائب الكرامة للنساء والفتيات في الحجر الصحي أو العزل، وكذلك السكان المعرضين للخطر والمستضعفين بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء. وكجزء من هذه الحملة دفع اتحاد الصناعات المصرية أعضاءه إلى إعادة تخصيص جزء من ميزانيات المسؤولية الاجتماعية لهذه المبادرة.
- في تونس أطلق الاتحاد الوطني للمرأة التونسية (UNFT) بالتعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية الأخرى حملات توزيع مساعدات عينية لغالبية الأسر الأكثر احتياجاً في عدة محافظات البلاد، بما في ذلك العمال المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. كما يوفر الاتحاد الوطني للمرأة التونسية أقمعة ومعدات واقية لفئات النساء المعرضة بشدة، مثل تلك التي تعمل كعاملات نظافة أو في القطاع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك أطلق الاتحاد حملات توعية تستهدف النساء في المناطق النائية اللواتي يفتقرن إلى الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالجائحة، من أجل تزويدهن بمعلومات صحية دقيقة في الوقت المناسب وتشجيعهن على الامتثال لتدابير الحجر.

اعتبارات للمضي قدماً

وقد أبرزت الأزمة المعايير الاجتماعية التقييدية الموجودة مسبقاً والتي تحدد دور النساء والرجال في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد زيدت من الاعتقاد السائد بأن وظائف الرجال (كرب الأسرة) يجب أن تحظى بالأولوية على وظائف النساء في أوقات الأزمات. وقد ازداد بالفعل عبء الرعاية الشاقة الغير مدفوعة الأجر لدى النساء بشكل أكبر مع جائحة فيروس كورونا، حيث أن توظيف الرجال له امتياز ويجب على النساء إدارة الأطفال المتسربين من الدراسة وزيادة مسؤوليات الأسرة. علاوة على ذلك الفتيات اللواتي لم يعد بإمكانهن الوصول إلى التعليم قد لا يعودن إلى المدرسة أبداً لأن تعليم أخيهن قد يأخذ الأولوية. كما سلطت الأزمة الضوء على المستويات العالية لحالات غير الرسمية في المنطقة وحقيقة أن العديد من فئات العمال غير مشمولة بخطط الحماية الاجتماعية. تضع البلدان تدابير حماية اجتماعية مخصصة مثل التحويلات النقدية. قد يكون هذا فرصة لتحفيز التفكير على المدى الطويل في الحاجة إلى إصلاح خطط الحماية الاجتماعية في البلدان وإلغاء الأحكام التمييزية في تشريعات الضمان الاجتماعي والتي تعيق وصول المرأة على الحماية الاجتماعية.

في حين سلطت الأزمة الضوء على نقاط الضعف القائمة، فقد ساهمت أيضاً في إبراز الدور الكبير والإمكانات التي تتمتع بها المرأة في مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لا تمثل النساء غالبية المستجيبين في حالات الطوارئ في الخطوط الأمامية في القطاعات الصحية والاجتماعية والتعليمية والرعاية فحسب، بل كانوا أيضاً نشيطات جداً في القيام بمبادرات وأعمال لدعم الاستجابة للأزمة. في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً المنظمات غير الحكومية التي تقودها النساء تقوم بالتعبئة لمساعدة الفئات الضعيفة على مواجهة الأزمة. على الحكومات أن تعتمد الآليات اللازمة لدعم مثل هذه المبادرات التي تقودها النساء لتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الانتعاش الاقتصادي لبلدانها.

تستند الاعتبارات التالية إلى المناقشات التي أجريت مع أصحاب المصلحة في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتحديات التي حددها لكل من الاستجابة للأزمة ومرحلة الانتعاش بعد الأزمة. تعكس هذه الاعتبارات خصوصيات المنطقة.

- هناك حاجة ملحة لإنتاج بيانات عن الأزمة تكون مصنفة حسب نوع الجنس والعمر. لذلك يجب على جميع المؤسسات التي تجمع بيانات عن الأزمة أن توحد منظور المساواة بين الجنسين، إلى جانب عناصر الضعف أخرى المتداخلة (مثل التفاوتات بين الريف والحضر). يجب أن يتم ذلك على مستويين مختلفين. أولاً، إن جمع البيانات حول تأثير الأزمة على النساء هو مفتاح الاستهداف الفعال للتدابير الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى دعم المؤسسات والأسر طوال الأزمة. وثانياً، أن تحليل كيفية تأثير التدابير المالية والنقدية العامة التي تنفذها الحكومات على سيدات الأعمال والشركات المملوكة للنساء بشكل مختلف عن الشركات المملوكة للرجال، سيسمح بتحديد الثغرات غير المقصودة لبلوغ استراتيجيات الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل الأجل المستجيبة لنوع الجنس.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- يجب أن تتضمن الأفكار حول تأثير الأزمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالإضافة إلى منظور طويل المدى حول كيفية إحراز البلدان التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وما إذا كان ينبغي اعتماد طرق للعمل ولاستراتيجيات تنفيذ جديدة. أدت أزمة فيروس كورونا إلى زيادة ضعف بعض فئات المرأة في المجتمع، كما أبرزت الثغرات ونقاط الضعف في النظم الاجتماعية والاقتصادية ويمكن تحث للتفكير في مكانة المرأة بعد فيروس كورونا.
- لدى حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدد من الأدوات والآليات تحت تصرفها للارتقاء إلى الأمام بشأن المساواة بين الجنسين. تتيح الأزمة فرصة للحكومات للقيام بالأمور بشكل مغاير وتنفيذ تدابير الاستجابة والانتعاش والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق اقتصاد ومجتمع أكثر إنصافاً. **ينبغي اعتماد منظور المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في الاستجابة للأزمة وتدابير الانتعاش.** للقيام بذلك يجب علينا:
 - على المدى القصير من الأهمية بمكان متابعة جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني أثناء وضع وتنفيذ تدابير الطوارئ وتقديم الخدمات. إن استخدام آليات التشاور الموجودة من قبل والاستفادة من خبرة المؤسسات الرئيسية للمساواة بين الجنسين يمكن أن يسهل العمل في هذا الصدد. يمكن لإدماج المؤسسات الجنسانية في فرق العمل الوطنية لمواجهة الأزمات أن يسهل تحديد استجابات السياسات التي تراعي الفروق بين الجنسين.
 - على المدى المتوسط والطويل من المهم الاستمرار في توقع التحديات الناشئة للمساواة بين الجنسين. وقد كشفت الأزمة أن وجود نظام يعمل بشكل جيد ومنظم لوضع ميزانية متوازنة بين الجنسين وتقييمات الأثر الجنساني يمكن أن يساعد في ضمان الوصول السريع إلى المعلومات حول كيفية تأثير التدابير المحتملة على المساواة بين الجنسين. ومن الآن فصاعداً من المهم التأكد من أن جميع التعديلات في السياسات والتغييرات الهيكلية لدعم التعافي المستدام تمر بتحليل جنساني قوي.
 - تلعب القيادة وصنع القرار اللذان فيهما التكافؤ العددي بين الجنسين دوراً حاسماً لضمان كون سياسات واستجابات الحكومات للأزمة تراعي الاعتبار الجنساني، فضلاً عن تعزيز الانتعاش المستدام والشامل.
- للتخفيف من أثر توقف الحركة والخدمات على النساء اللواتي يواجهن **العنف**، من الضروري ضمان استمرار الوصول بالإعلان عن هذه الخدمات على أنها "ضرورية". يمكن تعزيز التنسيق بين مختلف الوكالات والخدمات لتسهيل سبل العدالة التي تركز على الناجين. ويمكن تعزيز المساعدة وانصاف الضحايا من خلال توعية وتدريب الشرطة والجهات الفاعلة القانونية. بالنظر إلى الطبيعة الخاصة لعنف الشريك الحميم، من أجل تسهيل الوصول إلى العدالة يمكن إعطاء الأولوية للتطبيقات وجلسات الاستماع في مثل هذه الحالات لمعالجة ومنع المزيد من الانتهاكات بشكل فعال. على المدى المتوسط والطويل يجب أن تتبنى الحكومة بالكامل مفهوم الإجراءات العامة للتصدي للعنف ضد المرأة، بحيث تشارك جميع الهيئات العامة في هذه القضية بطريقة منسقة بشكل وثيق.
- يتم دعم تدابير الاستجابة للأزمات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية من قبل شركاء التعاون الإنمائي الدولي. تم تركيز العديد من برامج التعاون الإنمائي القائمة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على دعم المستفيدين للتعامل مع الآثار المباشرة للأزمة. كما بدأ العديد من شركاء التعاون الإنمائي في التفكير على المدى الطويل حول أفضل طريقة لتقديم الدعم في أعقاب فيروس كورونا. ومن المتوقع أن تتخفف المساعدة الإنمائية الرسمية نتيجة للأزمة. ومع ذلك سيكون من المهم الحفاظ على نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويمكن للبلدان المانحة أن تدعم هذه الجهود أكثر من خلال تزويد شركاء التعاون الإنمائي بتمويل قائم بذاته يستهدف النساء والفتيات على وجه التحديد.
- تم عقد عدد من اللقاءات العالمية والإقليمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في شكل محدود للغاية (على سبيل المثال اللجنة الرابعة والستون حول وضع المرأة) أو تم تأجيلها (على سبيل المثال الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس مناهج عمل بيجين). في حين كانت هذه التدابير ضرورية من أجل احترام تدابير الإغلاق، فإن الحوار الإقليمي والعالمي له أهمية ملحة خاصة في أوقات الأزمات حيث قد يكون لدى البلدان ميل للتركيز على المصالح الوطنية. وسيسمح الحوار بين العديد من أصحاب المصلحة على المستوى الإقليمي للبلدان بتبادل الخبرات وبناء مزيد من التكامل وخلق حركة مضادة ضد العزلة الذاتية. لذلك على البلدان أن تنظر في كيفية زيادة جهود التنسيق على أفضل



وجه ووضع نهج إقليمي مشترك لمثل هذه الصدمات غير المتوقعة، في حين يمكن لأصحاب المصلحة الدوليين تيسير العملية من خلال توفير منصة لتبادل الخبرات والتعلم من الأقران.

• هناك حاجة لجلب مختلف الجهات الفاعلة إلى الطاولة عند وضع خطة الاستجابة للأزمة وتدابير الانتعاش. يجب استشارة الجهات الفاعلة مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات لأنها في طليعة التعامل مع الأزمة وتمثل مصالح مجموعات معينة من النساء والعمال على أرض الواقع. على وجه الخصوص يجب اعطاء منظمات حقوق المرأة التي لديها أفضل فهم لواقع واحتياجات وألويات المرأة في مجتمعاتها، حق التمثيل في مجالات التنسيق واتخاذ القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتلعب هذه المؤسسات أيضًا دورًا مهمًا في تذكير الحكومات بالتزاماتها الدولية بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق العمل التي قد يتم تجاهلها في أوقات الأزمات.

• يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا هامًا في الاستجابات القصيرة والمتوسطة المدى. أثبتت جمعيات المهن في جميع أنحاء المنطقة قدرة القطاع الخاص على الاستجابة بفعالية لدعم الفئات الأكثر تعرضًا للنساء. من خلال تنفيذ سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين بما في ذلك تدابير في العمل المرن ورعاية الأطفال، يمكن للشركات دعم النساء والأسر طوال الأزمة، ولكنها تساهم أيضًا في زيادة مشاركة النساء في الاقتصاد خلال مرحلة الانتعاش. توفر مبادئ تمكين المرأة (WEPS) التي طورها الميثاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إطارًا قيمًا لدعم الشركات في تبني سياسات استباقية لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. ينبغي تعزيز الحوارات بين القطاعين العام والخاص لدمج المصالح ودور الأعمال التجارية المملوكة للنساء في إعداد انتعاش البلدان.

• تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في الاستجابة للأزمات ووصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيا واستخدامها يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

○ في سياق عمليات إغلاق المدارس في جميع أنحاء المنطقة تعد التقنيات الرقمية أساسية لتمكين استمرارية التعليم وتعلم الطلاب. ومع ذلك ينبغي اعطاء اهتمام خاص لوصول الفتيات الفعال إلى الأدوات الرقمية واستخدامها لضمان استفادتهن على قدم المساواة من الفرص التي يوفرها التعلم الإلكتروني.

○ يمكن للتكنولوجيا الرقمية أيضًا أن تساعد الحكومات للوصول إلى المجموعات البعيدة التي يتم استبعادها تقليديًا من خطط المساعدة الاجتماعية (أي من خلال تقديم خدمات المحافظ الإلكترونية والتطبيقات المحمولة لتحويل الأموال)، وتمكين تقديم الدعم الفني والتدريب لرواد الأعمال، وتقديم الفرص للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، من أجل تأقلم أوضاع التشغيل ونماذج الأعمال.

○ يمكن أن تلعب التكنولوجيا أيضًا دورًا في تحسين إعداد تقارير الناجين من العنف المبني على نوع الجنس في فترة كان من الصعب فيها تقديم تقارير سرية.

○ في حين أن هذا يمكن أن يساهم في تخفيف الأعباء على الأسر والشركات الهشة، يجب أن تؤخذ الفجوة الرقمية بين الجنسين في الاعتبار عند تصميم المبادرات القائمة على التكنولوجيا لضمان أنها يمكن أن تستهدف بشكل فعال أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها. هناك حاجة إلى تحسين وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيا في جميع أنحاء المنطقة وبالأخص التدريبات التي تستهدف زيادة مهارات النساء والفتيات في التقنيات الرقمية.



- AfDB (2016), *Addressing informality in Egypt*, [3
2]
https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Working_paper_-_Addressing_informality_in_Egypt.pdf.
- Alliance for Financial Inclusion (2019), *Integrating Gender and Women's Financial Inclusion into the Central Bank of Egypt's (CBE) Framework*, [6
6]
https://www.afif-global.org/sites/default/files/publications/2019-04/AFI_Egypt%20gender_AW_digital.pdf.
- Bonnet, F. (2019), *Women and Men in the Informal Economy - A Statistical Brief*, [7
0]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf.
- Business & Human Rights Resource Centre (2019), *NGO coalition calls on Gulf states to ensure protection of migrant workers during Covid-19 response*, [6
9]
<https://www.business-humanrights.org/en/ngo-coalition-calls-on-gulf-states-to-ensure-protection-of-migrant-workers-during-covid-19-response>.
- CAPMAS, NCW and UNFPA (2016), *The Egypt economic cost of gender-based violence survey (ECGBVS) 2015*, UNFPA, [5
4]
<https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf>.
- Care (2020), *Gender analysis: Prevention and response to Ebola Virus Disease in the Democratic Republic of Congo*. [6]
- Care (2020), *Gender Implications of COVID-19 Outbreaks in Development and Humanitarian Settings*, [7
9]
https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/CARE_Gender-implications-of-COVID-19_Full-Report_March-2020.pdf (accessed on 17 April 2020).
- Care (2020), *Rapid Needs Assessment Impact of COVID-19 on Vulnerable Populations in Jordan*. [3
9]
- Charmes, J. (2019), *The unpaid care work and the labour market. An analysis of time use data based on the latest world compilation of time-use surveys*. [5
0]
- Connel, T. (2020), *COVID-19: Unions mobilize across Middle East/N. Africa*, [6
8]
<https://www.solidaritycenter.org/covid-19-unions-mobilize-across-middle-east-n-africa/>.
- Economic Research Forum (2017), *Women in the Tunisian Labor Market*, [1
7]
<https://erf.org.eg/wp-content/uploads/2017/11/1160.pdf>.
- Global Entrepreneurship Monitor (2019), *GEM 2018/2019 Women's entrepreneurship report*, [2
7]
<https://www.gemconsortium.org/report/gem-20182019-womens-entrepreneurship-report>.
- Global Entrepreneurship Monitor (2017), *GEM 2016/2017 Women's Entrepreneurship*, [8
5]
<https://www.gemconsortium.org/report/gem-20162017-womens-entrepreneurship-report>.
- IACE (2020), *L'impact du covid-19 sur les entreprises Tunisiennes (Impact of covid-19 on Tunisian companies)*, [2
6]
<https://www.iace.tn/limpact-du-covid-19-sur-les-entreprises-tunisiennes/> (accessed on 17 April 2020).
- IDMC, Impact and Plan International (2020), *Thematic series: Hidden in plain sight. Women and* [8
1]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



girls in internal displacement., <https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/202003-twice-invisible-internally-displaced-women.pdf>.

ILO (2020), *Incidence of part-time employment by sex*, [1
8]
https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer54/?lang=en&segment=indicator&id=EMP_PTER_SE_X_RT_A.

ILO (2019), *ILO modelled estimates, Employment distribution by occupation*, [3
4]
https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer12/?lang=en&segment=indicator&id=EMP_2EMP_SE_X_OCU_DT_A.

ILO (2019), *ILO modelled estimates, Population and labour force*, [1
5]
https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer24/?lang=en&segment=indicator&id=EAP_2WAP_SE_X_AGE_RT_A.

ILO (2018), *Women and men in the informal economy: a statistical picture*, [3
1]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf.

ILO (2017), *World social protection report 2017-19*. [8
2]

ILO (2017), *World Social Protection Report. Universal Protection to Achieve the Sustainable Development Goals*, [4
3]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

ILO (2017), *World Social Protection Report. Universal Protection to Achieve the Sustainable Development Goals*, International Labour Organization, Geneva, [4
1]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_604882.pdf.

ILO (2016), *Labour Market Transitions of Young Men and Women in the Middle East and North Africa*, [1
4]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_536067.pdf.

ILO (2016), *Women in Business and Management. Gaining Momentum in the Middle East & North Africa*, [1
6]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_446101.pdf.

ILO (2015), *ILO Global Estimates on Migrant Workers. Results and Methodology. Special Focus on Migrant Domestic Workers.*, [3
6]
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_436343.pdf.

ILO (2008), *International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC), Rev.4*, [3
3]
https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesM/seriesm_4rev4e.pdf.

IMF (2019), *Enhancing the Role of SMEs in the Arab World - Some Key Considerations*, [2
5]
<https://www.imf.org/~media/Files/Publications/PP/2019/PPEA2019040.ashx>.

International Policy Centre for Inclusive Growth (2018), *Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) region Through a Child and Gender Lens*. [4
5]

IPC-IG (2019), *How can cash transfer programmes work for women and children?*, [7
1]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



https://ipcig.org/pub/eng/WP178_How_can_cash_transfer_programme_work_for_women_and_children.pdf.

- ITU (2019), *Measuring Digital Development. Facts and Figures 2019*, <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2019.pdf>. [8]
- JNCW/UN Women (2020), *Covid-19 and gender: Immediate recommendations for planning and response in Jordan*, <https://jordan.unwomen.org/en/digital-library/publications/covid19-and-gender-in-jordan>. [64]
- L'OBS/AFP (2020), *Monde arabe: à la télévision ou sur tablettes, l'école au temps du coronavirus (Arab world: on television or on tablets, school at the time of the coronavirus)*, <https://www.nouvelobs.com/societe/20200324.AFP4787/monde-arabe-a-la-tellevision-ou-sur-tablettes-l-ecole-au-temps-du-coronavirus.html> (accessed on 14 April 2020). [51]
- NCW (2020), *Policy paper. EGYPT'S RAPID RESPONSE TO WOMEN'S SITUATION DURING COVID-19 OUTBREAK*, NCW, <http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2020/04/policypapereng.pdf>. [63]
- OECD (2020), *Women at the core of the fight against COVID-19 crisis*, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=127_127000-awfnqj80me&title=Women-at-the-core-of-the-fight-against-COVID-19-crisis (accessed on 17 April 2020). [1]
- OECD (2019), *Enabling Women's Economic Empowerment: New Approaches to Unpaid Care Work in Developing Countries*. [78]
- OECD (2019), *Enabling Women's Economic Empowerment: New Approaches to Unpaid Care Work in Developing Countries*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/ec90d1b1-en>. [87]
- OECD (2019), *Gender, Institutions and Development Database (GID-DB)*, <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=GIDDB2019>. [49]
- OECD (2019), *SIGI 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities*, OECD Publishing, <https://doi.org/10.1787/bc56d212-en>. [22]
- OECD (2019), *SIGI 2019 Global Report: Transforming Challenges into Opportunities*, Social Institutions and Gender Index, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/bc56d212-en>. [83]
- OECD (2019), *Social Expenditure Database (SOCX)*. [42]
- OECD (2018), *Good Jobs for All in a Changing World of Work: The OECD Jobs Strategy*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264308817-en>. [75]
- OECD (2017), *SME and Entrepreneurship Policy in Canada*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264273467-en>. [84]
- OECD (2017), *Women's Economic Empowerment in Selected MENA Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/9789264279322-en>. [23]
- OECD (2016), *2015 OECD recommendation of the council on gender equality in public life*, OECD, Paris. [61]
- OECD (2014), "The crisis and its aftermath: A stress test for societies and for social policies", in *Society at a Glance 2014: OECD Social Indicators*, OECD Publishing, Paris, [76]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- https://dx.doi.org/10.1787/soc_glance-2014-5-en
- OECD (2010), *OECD Employment Outlook 2010: Moving beyond the Jobs Crisis*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/empl_outlook-2010-en. [7/4]
- OECD (forthcoming), *Changing Laws, Breaking Barriers: A reform agenda for women's economic empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia*. [3/5]
- OECD/CAWTAR (2014), *Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa*, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/9789264224636-en>. [6/2]
- OECD/ILO (2019), *Tackling Vulnerability in the Informal Economy*, Development Centre Studies, OECD Publishing, Paris, <https://dx.doi.org/10.1787/939b7bcd-en>. [8/8]
- Oxfam (2020), *Life under lockdown: part I*, <https://oxfaminjordan.exposure.co/life-under-lockdown-part-i?source=share-oxfaminjordan> (accessed on 17 April 2020). [5/5]
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2020), *H.E. Dr. Awad, Highlights the Situation of the Palestinian Women on the International Women's Day, 08/03/2020*, <http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=3679>. [2/0]
- Ritchie, H. (2017), "Towards Inclusion and Integration? Syrian Refugee Women's Fragile New Livelihoods in Jordan", *Briefing Paper 21*, https://securelivelihoods.org/wp-content/uploads/Towards-inclusion-and-integration_Syrian-refugee-womens-fragile-new-livelihoods-in-Jordan.pdf. [3/8]
- Terriennes/AFP (2020), *Tunisie : le 1809, le nouveau numéro gratuit pour les femmes violentées (Tunisia: 1809, the new toll-free number for abused women)*, <https://information.tv5monde.com/terriennes/tunisie-le-1809-le-nouveau-numero-gratuit-pour-les-femmes-violentees-354051> (accessed on 17 April 2020). [5/6]
- Tiss, M. (2019), *Tunisie Telecom - CNSS: Couverture sociale des femmes rurales via mobile payment*, <https://www.leconomistemaghreb.com/2019/03/08/tunisie-telecom-cnss-couverture-sociale-des-femmes-rurales-via-mobile-paiement/>. [7/3]
- Trevo, B. (2020), *A wave of domestic violence is breaking across the locked-down Middle East*, <https://www.independent.co.uk/voices/middle-east-domestic-violence-coronavirus-lockdown-lebanon-refugee-camps-a9472896.html>. [6/5]
- UN Women (2020), *COVID-19 and gender: immediate recommendations for planning and response in Jordan*, <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20jordan/images/publications/2020/covid19%20and%20gender%20in%20jordan%20eng.pdf?la=en&vs=128> (accessed on 17 April 2020). [2/4]
- UN Women (2020), *Covid-19: Gendered Impacts of the Pandemic in Palestine and Implications for Policy and Programming*, <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2020/4/covid%2019%20-%20un%20women%20rapid%20gender%20analysis.pdf?la=en&vs=4626>. [5/2]
- UN Women (2020), *Gender-Sensitive Prevention, Response and Management of COVID-19 Outbreak in Libya*, <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/covid-19%20in%20libya/survey%20gendersensitive%20prevention%20response%20and%20management%20of%20covid19%20outbreak%20in%20libyabrief%20design.pdf?la=en&vs=90>. [3/7]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- UN Women (2020), *Genre et Crise du COVID-19 en Tunisie: Défis et Recommandations*. [59]
- UN Women (2020), *Impact of COVID-19 on women-led micro, small and medium enterprises in Palestine*, <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/covid19%20in%20palestine/impact%20of%20covid19%20on%20womenled%20msmes%20in%20palestine%20english.pdf?la=en&vs=3131> (accessed on 17 April 2020). [29]
- UN Women (2020), *Paying attention to women's needs and leadership will strengthen COVID-19 response*, <https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2020/03/news-womens-needs-and-leadership-in-covid-19-response> (accessed on 17 April 2020). [57]
- UN Women (2020), *The impact of COVID-19 on gender equality in the Arab States*, <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/impact%20of%20covid%20on%20gender%20equality%20-%20policy%20brief.pdf?la=en&vs=4414> (accessed on 17 April 2020). [12]
- UN Women (2020), *Women's Economic Empowerment and Covid-19: A Snapshot of UN Women Response in Arab States*, <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/executive%20board/2020/annual%20session/informationals/wee%20and%20covid-19%20factsheet%20arab%20states.pdf?la=en&vs=5950>. [77]
- UN Women (2020), *Women's Needs and Gender Equality in Egypt's COVID-19 Response*, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/unwomen_brief_covid-19_egypt_response.pdf?la=en&vs=3919. [48]
- UN Women (2020), *Women's needs and gender equality in Lebanon's COVID-19 response*, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/03/updated%20lebanon%20brief/gender%20and%20covid_english.pdf?la=en&vs=403 (accessed on 17 April 2020). [47]
- UN Women (2018), *Women's Economic Empowerment (WEE) in MENA Region*, <https://ec.europa.eu/social/BlobServlet?docId=19238&langId=en>. [86]
- UN Women/ESCWA (2017), *Status of Arab Women Report 2017. Violence Against Women: What is At Stake*, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-women-report-violence-against-women-english.pdf>. [53]
- UN Women/Promundo (2017), *Understanding Masculinities. Results From the International Men and Gender Equality Study (IMAGES) - Middle East and North Africa*, <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/images-mena-multi-country-report-en.pdf?la=en&vs=3602>. [21]
- UNESCO (2020), *Covid-19 school closures around the world will hit girls hardest*, <http://Covid-19-school-closures-around-the-world-will-hit-girls-hardest> (accessed on 17 April 2020). [5]
- UNESCO (2020), *Education: February 2020 release (database)*, <http://data.uis.unesco.org/Index.aspx?queryid=144>. [4]
- UNESCO (2019), *UIS.Stat*, <http://data.uis.unesco.org/>. [3]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



- UNESCO (2018), *Data for the Sustainable Development Goals*, <http://uis.unesco.org/>. [80]
- UNESCWA (2020), *COVID-19 Economic Cost to the Arab Region*, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf>. [11]
- UNESCWA (2019), *Social Protection Reform in Arab Countries*, <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-protection-reforms-arab-countries-2019-english.pdf>. [40]
- UNFPA (2020), *Arab States Region COVID-19 Situation Report No. 1*, https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/ASRO_COVID-19_UNFPA_Sitrep_No.1.pdf. [58]
- UNHCR (2020), *Jordan refugee response coronavirus contingency and response plan*. [72]
- UNHCR, UNICEF, WFP (2020), *Multi-Sectoral Rapid Needs Assessment: COVID-19 - Jordan*, <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Multi-Sector%20Rapid%20Needs%20Assessment%20Findings%20-%20UNHCR%20WFP%20UNICEF%20May%202020.pdf>. [9]
- UNICEF (2020), *Middle East and North Africa Region COVID-19 situation report No. 1*, https://www.unicef.org/mena/media/8061/file/MENA%20SitRep_COVID%2019%20-%201_31%20March%202020.pdf%20.pdf (accessed on 17 April 2020). [7]
- Vegas, E. (2020), *School closures, government responses, and learning inequality around the world during COVID-19*, <https://www.brookings.edu/research/school-closures-government-responses-and-learning-inequality-around-the-world-during-covid-19/> (accessed on 17 April 2020). [10]
- WHO (2019), *Gender equity in the health workforce: analysis of 104 countries*, <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/311314/WHO-HIS-HWF-Gender-WP1-2019.1-eng.pdf?ua=1>. [46]
- Women in Global Health (2020), *OPERATION 50/50: Women's Perspectives Save Lives*, <https://www.womeningh.org/operation-50-50> (accessed on 23 April 2020). [60]
- World Bank (2019), *Vulnerable employment, female (% of female employment)*, <https://data.worldbank.org/indicator/SL.EMP.VULN.FE.ZS>. [19]
- World Bank (2019), *World Development Indicators*, <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>. [13]
- World Bank (2018), *The Cost of Gender Inequality: Unrealised Potential: The High Cost of Gender Inequality in Earnings*. [2]
- World Bank (2018), *Women's Economic Empowerment Study - May 2018*, <http://documents.worldbank.org/curated/en/861491551113547855/pdf/134846-WP-PUBLIC-march-2-WB-Women-Study-EN.pdf>. [67]
- World Bank (2017), *The global index database*, https://btca-prod.s3.amazonaws.com/documents/325/english_attachments/The_Global_Findex_Database.pdf?1524584997. [28]

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



World Bank (2013), *Jobs for shared prosperity : time for action in the Middle East and North Africa* [4
4]
(Vol. 4) : Full report (English).

World Bank Group (2018), *The Global Findex Database 2017 Measuring Financial Inclusion and
the Fintech Revolution*, World Bank Group, Washington DC, [3
0]
https://globalfindex.worldbank.org/sites/globalfindex/files/2018-04/2017%20Findex%20full%20report_0.pdf.

تم نشر هذه الورقة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء المعبرة عنها والحجج المستخدمة هنا لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. هذه الوثيقة وأي خريطة مدرجة هنا لا تخل بمركز أو سيادة أي إقليم ولا يرسم أي حدود دولية واسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة. يخضع استخدام هذا العمل سواء كان رقمياً أو مطبوعاً للأحكام والشروط الموجودة على <http://www.oecd.org/termsandconditions>

¹ تشمل مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

يغطي هذا الموجز جميع بلدان المبادرة باستثناء جيبوتي وموريتانيا.

² بالتحديد الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس.

³ تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨ على كلفة عدم المساواة بين الجنسين يركز على الخسائر في الثروة الوطنية بسبب عدم المساواة بين الجنسين في الأرباح. بدلاً من قياس الخسائر الناتجة من عدم المساواة كتدفقات سنوية (نهج الناتج المحلي الإجمالي)، يقيس هذا النهج الخسائر في رأس المال البشري (نهج الثروة). يتم ذلك عن طريق قياس الخسائر في الأرباح مدى الحياة. وهو يمثل رأس المال البشري (يقاس بالأرباح)، بالإضافة إلى رأس المال المنتج القادم من الاستثمارات في الأصول ورأس المال الطبيعي مثل الأرض والموارد الطبيعية. يغطي التقرير ١٤١ دولة. تقديرات الخسائر من عدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل على أساس ثروة رأس المال البشري أكبر بكثير من تلك المستندة على الناتج المحلي الإجمالي لوحدها (٢,٧ تريليون دولار أمريكي مقابل ٣,١ تريليون دولار أمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) لأن الثروة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

⁴ تشير معدلات انتشار الإنترنت إلى عدد الرجال للنساء الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة مئوية من مجموع السكان الذكور للإناث.

⁵ تشكل النساء ٧٠٪ من العمالة في قطاع المنسوجات في تونس.

⁶ ٤٧٪ و ٤٨٪ من النساء يشغلن وظائف بدوام جزئي في المغرب والسلطة الفلسطينية على التوالي.

⁷ مقابلة مع سناء القاسمية، خبيرة القضايا الجنسانية ومستشارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الأردن.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



8 تم توفير المعلومات من قبل نيكي مونغا، أوكسفام الأردن.

9 قاد مكتب الأمم المتحدة للمرأة في فلسطين دراسة استقصائية سريعة عبر الإنترنت حول تأثير فيروس كورونا على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تفودها النساء والتي توظف ما يصل إلى ٩٥ موظفاً. تم إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت في الفترة ما بين ١٧-٢٧ مارس ٢٠٢٠. في المجمل ردت ٣٠١ سيدة أعمال من الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستطلاع.

10 مقابلة مع السيدة حياة خالد، المسؤولة عن التعاون المتعدد الأطراف ومنسقة النوع الاجتماعي الوطنية ومستشارة في وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس.

11 مقابلة مع الدكتور فؤاد زمكل، تجمع رجال وسيدات الاعمال اللبنايين في العالم والرئيس التنفيذي لمجموعة زيمكو.

12 مقابلة مع السيدة حياة خالد، مستشارة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس.

13 تم توفير المعلومات من قبل منى زلزلة، المديرية القطرية للعراق، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

14 يشمل هذا الرقم النساء العاملات في القطاع غير الرسمي (الوظائف غير المحمية من قبل المؤسسات الرسمية) والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي (في المؤسسات غير المسجلة وغير المنظمة).

تُعرّف منظمة العمل الدولية التوظيف غير الرسمي بأنه ترتيبات عمل لا تخضع بحكم الواقع أو بحكم القانون لتشريعات العمل الوطنية أو ضريبة الدخل أو الحق في الحماية الاجتماعية أو بعض فوائد العمل الأخرى (إشعار مسبق بالفصل أو راتب إنهاء الخدمة أو إجازة سنوية أو مرضية مدفوعة، إلخ).

تقرير "معالجة الضعف في الاقتصاد غير الرسمي" لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٩ قدم تعاريف دولية وتشغيلية للاقتصاد غير الرسمي والعمالة غير الرسمية والتوظيف في القطاع غير الرسمي (OECD/ILO, 2019[88]). على الصعيد العالمي تمثل العمالة غير الرسمية أكثر من أربعة من كل خمسة عمال الذين يعملون لحسابهم الخاص وواحد من كل اثنين من أصحاب العمل واثنان من كل خمسة موظفين وجميع عمال الأسر المساهمة.

15 حسابات المؤلف على أساس ILOSTAT (2018), <https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer2/>

16 تم توفير المعلومات من قبل فرانسيس جاي وراينا ترزي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

17 أدخلت الكويت قانوناً بشأن عاملات المنازل والحد الأدنى للأجور في ٢٠١٥-٢٠١٦. اعتمدت قطر مؤخراً قوانين بشأن حماية عاملات المنازل. نشرت الإمارات العربية المتحدة مؤخراً قواعد جديدة لتوظيف عاملات المنازل. أصدر المغرب والأردن مؤخراً تشريعات محددة تغطي عاملات المنازل. يحظر قانون تونس الأخير حول العنف الاستغلال الاقتصادي الذي يمكن أن يتخذ شكل عمل خطير ومهين.

18 ذكرت صحيفة الغارديان هذه المخاوف في ١٦ أبريل ٢٠٢٠ في مقالة متاحة على:

<https://www.theguardian.com/global-development/2020/apr/16/pandemic-raises-fears-over-welfare-of-domestic-workers-in-lebanon>

19 مقابلة مع نيكي مونغا وجان باتريك بيرين، أوكسفام الأردن.

20 تم إجراء الاستطلاع عبر الإنترنت على عينة من ٦٥٠ ناشطاً فلسطينياً في مجالات الاجتماعية والاقتصادية في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أبريل ٢٠٢٠. تتوفر نتائج الاستطلاع على:

<http://www.awrad.org/en/article/10707/Coping-with-COVID-19-Pandemic-Impacts-and-Coping-Strategies-among-Palestinians>

21 في الجزائر على سبيل المثال تم نشر العديد من قصص الأولاد الذين يساعدون أمهاتهم وأخواتهم في الطهي على منصات التواصل الاجتماعي. قام الرجال أيضاً بنشر صور لأنفسهم وهم يطهون على وسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك أفيد أن ذلك تم كمزحة بدلاً من المساعدة الحقيقية في المنزل.

22 هذا الرأي ليس شائعاً بين الرجال فقط (٩٠٪ في مصر و ٦٠٪ في المغرب) ولكن أيضاً بين النساء (٧٠٪ في مصر و ٤٦٪ في المغرب).

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



²³ الدول التي تعترف قانونياً بالرجال على أنهم أرباب أسر هي: البحرين والعراق والأردن ولبنان والسلطة الفلسطينية وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن والكويت وسوريا وموريتانيا وتونس والجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا والمغرب. تستند هذه القائمة إلى قاعدة بيانات النوع الاجتماعي والمؤسسات والتنمية المستخدمة لإبلاغ نتائج مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع الجنسي (SIGI) لعام ٢٠١٩.

²⁴ تم توفير المعلومات من قبل منى زلزلة، المديرية القطرية للعراق، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

²⁵ مجلس الوزراء الفلسطيني، قرارات بشأن إجراءات إحالة الضحايا من النساء /الناجيات من العنف أثناء حالات الطوارئ، ٢٨ أبريل ٢٠٢٠.

²⁶ تم توفير المعلومات من قبل السيد تركي، اتحاد الصناعات المصرية.

²⁷ بموجب أمر الدفاع رقم ٦ يُسمح بإنهاء عقد العمل أثناء الإغلاق في الحالات التالية فقط:

- أ. وفاة الموظف أو عدم قدرة الموظف على أداء العمل، شريطة أن يكون ذلك مدعوماً بتقرير طبي؛
- ب. أن يستوفي الموظف متطلبات التقاعد بموجب قانون الضمان الاجتماعي؛
- ج. ينتحل الموظف صفة شخص آخر أو يقدم شهادات أو وثائق مزورة بغرض الحصول على منفعة لنفسه أو يضر بشخص آخر؛
- د. أدين الموظف بحكم قضائي بالدرجة النهائية بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأخلاق العامة؛
- هـ. تم العثور على الموظف في حالة سكر أو مؤثرات عقلية أخرى أو يرتكب فعلاً عملاً ينتهك الآداب العامة في مكان العمل؛
- و. يعتدي الموظف على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أي من رؤسائه أو موظف آخر أو أي شخص آخر أثناء العمل، عن طريق الضرب أو الإهانة.

²⁸ بموجب الاتفاقية ستدفع الحكومة ٢٠٠ دينار تونسي (حوالي ٧٠ دولاراً أمريكياً) لكل عامل، وسيتولى صاحب العمل تغطية باقي الراتب. تغطي الاتفاقية قطاعات الصيد والزراعة والبناء والمعادن وصناعة الملابس والأحذية والنقل والفنادق وغيرها. تم توفير المعلومات من قبل بامبلا بيكر وقت، موظفة برنامج أقدم، مركز المشروعات الدولية الخاصة، منطقة المغرب العربي.

²⁹ تم توفير المعلومات من قبل كريم شعبان، مدير برنامج، مركز المشروعات الدولية الخاصة، منطقة المشرق العربي.

³⁰ تم توفير المعلومات من قبل شريهان حبيب، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مصر.



ملحق ١. المنهجية

تم إعداد هذا الموجز في إطار برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للقدرة التنافسية، باستخدام نهج تشاركي يعتمد على مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يمكن الاطلاع على قائمة مفصلة بأسماء الأشخاص الذين قدموا آراء قيمة لهذا الموجز في فصل الشكر والتقدير أدناه.

تمت مراجعة أهمية المعلومات والتحليلات الواردة في هذا التقرير من خلال عملية مراجعة الأقران التي تضم خبراء من داخل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وخارجها. يمكن الاطلاع على قائمة مفصلة بالمراجعين في قسم شكر وتقدير أدناه.

تأتي معظم البيانات والأرقام المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة قبل فيروس كورونا من منشور قادم لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/مركز كوثر/منظمة العمل الدولية حول تغيير القوانين وكسر الحواجز من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر والأردن والمغرب وتونس. سيتم إطلاق المنشور بمناسبة لقاء ٢٠٢٠ من منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WEEF).



الملحق ٢. شكر وتقدير

أعدت هذه المذكرة قسم الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لأمانة العلاقات العالمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بقيادة أندرياس شال. تمت صياغة المذكرة من قبل شارلوت جويمانز تحت إشراف كارلوس كوندري بدعم من سابرينا جاسباريني وباسمين مورو وبيلين لو. تم توفير المدخلات من قبل مارياروسا لوناتى وفيانا جورديانت. تمت مراجعة المذكرة وتحريرها من قبل فانيسا بييري شاتيلين.

قدم الخبراء التالية أسماؤهم رؤى قيمة بشأن الوضع في بلدانهم:

- بالنسبة للجزائر: كريمة مقطيف، خبيرة النوع الاجتماعي.
- بالنسبة للمصر: إنجي أمين، محللة برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ شريهان حبيب، مديرة برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ معالي جان تيسليف، سفير السويد لدى مصر؛ والسيد تركي، مستشار أول باتحاد الصناعات المصرية.
- بالنسبة للأردن: هزار عصفورة، محلل برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ نيكي مونغا، المدير القطري لمنظمة أوكسفام الأردن؛ وسناء القاسمية، خبيرة الشؤون الجنسانية الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- بالنسبة للبنان: فؤاد زمكحل، رئيس تجمع رجال وسيدات الاعمال اللبنانيين في العالم والرئيس التنفيذي لمجموعة زيمكو
- بالنسبة للمغرب: مريم بولاتا، مديرة برامج، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- بالنسبة للسلطة الفلسطينية: ماريز غيموند، الممثلة الخاصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ إيناس مرجية، منسقة برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ هديل ناصر، مديرة برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وعودة شحادة، الأمين العام للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
- بالنسبة لتونس: سكين بوراوي، مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)؛ وحياء خالد، مسؤولة عن التعاون المتعدد الأطراف، منسقة ومستشارة وطنية حول النوع الاجتماعي، وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس.

قدم الخبراء التالية أسماؤهم رؤى قيمة على المستوى الإقليمي: أندريا أنتونيلي، الخبير الدولي في للقدرة التنافسية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ مونكا كاركو، كبيرة مسؤولي التنمية الصناعية ونقطة الاتصال لتمكين الشباب والنساء من الناحية الاقتصادية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ماريا كارمن كوليتي، مديرة مكتب شمال إفريقيا لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ صوفيا دوهمين، الخبيرة الإقليمية في الشؤون الجنسانية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA)؛ فرانسيس جاي، رئيسة فريق الشؤون الجنسانية، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ شذى محمود، أخصائية التمكين الاقتصادي للمرأة، مكتب الأمم المتحدة الإقليمي للمرأة في الدول العربية؛ ديفيد سفاغ، أخصائي إدارة البرامج، مكتب الأمم المتحدة للمرأة الإقليمي للدول العربية؛ رانيا ترزي، أخصائية برنامج النوع الاجتماعي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنار أحمد زكي كريم، برنامج الاعتماد على المرأة، مؤسسة التمويل الدولية. كما ساهمت كل من باربارا لانجلي، مديرة مركز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجريجوري سيمبسون، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) في توفير معلومات قيمة من خلال تعميم استبيان على شبكة شركائها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم استكمال المعلومات الواردة في هذه المذكرة أيضاً بواسطة برنامج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحكومة.

أزمة فيروس كورونا (COVID-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التأثير على المساواة بين الجنسين واستجابات السياسات العامة



استعرض فريق من المراجعين هذا الموجز. وقدم تم تقديم التعليقات والمدخلات من قبل أندرياس أنتونيلي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ إنجي أمين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ هازار عصفورة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ مونيكا كاركو، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ فرانثيسكا الأسمر، أوكسفام؛ فرانسيس جاي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ حياة خالد، وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس؛ سارة لاندستروم، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ شذى محمود، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ كريمة مجطف؛ نيكي مونغا، أوكسفام؛ هديل ناصر، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ جان باتريك بيرين، أوكسفام؛ عودة شحادة، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. ديفيد سفاب، هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ رانيا ترزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ السيد تركي، اتحاد الصناعات المصرية.

كما استعرض الزملاء التالية أسماؤهم من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هذا الموجز: فيليم أديما، بيير دي بويسون، بالوما دوران إي لاجونا، مانون إيفري إريارت، غايل فيرانت، أليساندرو جوليو، بينار جوفن، سارة هيرمانوتز، مي حسني، هيشين بارك، وميتا تاراني.

